جامعة ابن خلدون تيارت

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلـــوم السياسية

محاضرات: تاريخ الفكر السياسي س01

أستاذ المادة: عمر بكيـــــــــري

الفكر السياسي الروماني، المسيحي والإسلامي الوسيط

المحاضرة 01: الفكر السياسي الروماني القديم

مقدمة:

ظهرت روما في بداية عهدها كدولة–مدينة مكونة من عدة قبائل تسكن التلال المحيطة بها، و هي بذلك تشبه نظام دولة المدينة القائم في المدن اليونانية أثينا واسبرطة، لكنها مرت في تاريخها السياسي الطويل منذ تأسيسها بعدة مراحل حتى وصلت إلى تأسيس إمبراطورية مترامية الأطراف امتدت إلى أواسط أوروبا شمالا، و انكلترا غربا، أرمينيا و شواطئ الفرات في بلاد النهرين شرقا، و إلى أقاصي الصحراء الكبرى في إفريقيا جنوبا، و استمر الحكم الروماني لقرون طويلة بدأ منذ نشأتها عام 753 ق.م و حتى سقوط القسطنطينية عاصمة الشق الشرقي على يد محمد الفاتح عام 1453م (بينما سقطت روما عاصمة الشق الغربي أمام غزو القبائل الجرمانية سنة 476م)، و خلال هذا التاريخ الطويل عرفت روما أشكالا مختلفة من الحكم تراوحت بين الملكية والجمهورية و الإمبراطورية.

أولا: الأوضاع السياسية والاجتماعية في روما القديمة

ينقسم تاريخ روما منذ تأسيسها في القرن الثامن قبل الميلاد وحتى سقوط القسطنطينية إلى ثلاث فترات متعاقبة هي:

I. فترة الحكم الملكي:

بدأت هذه الفترة مع تأسيس مدينة روما عام 753 ق.م، حيث قدمت تفسيرات مختلفة لأصل السلطة السياسية الملكية ومصدر شرعيتها، فهناك من يرجعها إلى أصل أسطوري إلهي متعلق بأخوين "ريموس" و "رومولوس" أبناء البطل الطروادي الأسطوري "اينياس" الذي فر مع أسرته بعد هزيمة طروادة أمام اليونان، فكان فراره ووصوله إلى أرض روما تم بمعجزة إلهية وبذلك تشكل نظام ملكي وراثي إلهي في نشأته وانتقاله. أما البعض الآخر فيرجع نشأتها إلى أصل إرادي بشري قائم على الصراع والتحالف إذ اتخذت السلطة السياسية في هذا العصر شكلا ملكيا احتكرته لنفسها مجموعة صغيرة من الأسر الأرستقراطية من ملاك الأراضي عن طريق القوة، وبمرور السنين أتيحت الفرصة لإشراك عدد كبير من فئات الشعب الروماني حتى نشأت التقاليد والأنظمة السياسية والقانونية الرومانية الأولى.

أ. البنية الاجتماعية الرومانية:

توزع الرومانيون بين المواطنين الأحرار في قمة الهرم والعبيد في قاعدة الهرم، حيث تضم طبقة الأحرار الطبقات التالية:

- **النبلاء:** هم ملاك الأرض والثروة وهم وحدهم أصحاب الحق في الملكية.
- **الأتباع والفرسان:** وهم أقل مرتبة من النبلاء منهم من خسر ملكيته فأصبح في خدمتهم.
- **العوام:** وهم السواد الأعظم من أفراد المجتمع ومن سكان الأرياف، يعملون لحساب النبلاء ويزاولون الأعمال الحرفية والزراعية، وقد يكونوا ممن تحرروا من العبودية.

ب. البنية الحكومية الرومانية:

يتمتع الأحرار بحق ممارسة النشاط السياسي مع تفاوت ملحوظ، حيث للنبلاء الحق في تولي مناصب الحكم والاشتراك في مجلسي الشيوخ والشعب ودخول سلك الكهنة، أما العامة فلا يجوز

لهم ذلك، لكن لهم الحق في الاشتراك في المجالس المحلية الخاصة بهم وتولي مناصب الحكم في إطار فئتهم. وتتم ممارسة السلطة أو الحكم في هذا النظام عبر الملك ومجلسي الشيوخ والشعب.

1. **الملك**: يتولى العرش بوصية من الملك السابق لأحد أبنائه أو إخوانه بمعنى عن طريق الوراثة، فان لم تكن هناك وصية يقوم مجلس الشيوخ باختيار ملك جديد لمدى الحياة بشرط قبول مجلس الشعب له. وحين يعين هذا الملك يصبح مقدسا بوصفه اله أو ابن اله أو وسيط بين الآلهة و البشر، و تكون سلطاته مطلقة (سياسية، عسكرية، قضائية، دينية)، أما قرارات الحرب و السلام فلا بد أن يشاركه فيها مجلسي الشعب و الشيوخ، كما يحق للملك سن القوانين و يعتبر رئيسا لمجلسي الشعب و الشيوخ و من حقه تعيين أعضائه.
2. **مجلس الشيوخ**: يضم رؤساء القبائل الرومانية، من وظائفه أن يشير على مجلس الشعب بالشخص الذي اختارته الآلهة للحكم، وينيب هذا المجلس عن الملك في مزاولة سلطاته حال غيابه بسبب المرض، الموت أو السفر... الخ، كما يقدم المشورة غير الملزمة له.
3. **مجلس الشعب**: يضم جميع الرجال الرومانيين الأحرار القادرين على حمل السلاح، صلاحياته اختلفت باختلاف العصور والأنظمة، لكن غالبا ما كانت تتمثل في اقتراح القوانين، تقرير السلام والحرب، عقد التحالفات، التصويت على مشاريع القوانين المدنية والقضائية. يجتمع هذا المجلس بدعوة من الملك، وللكاهن الأعظم ترأس جلساته عندما تطرح قضايا دينية للتصويت.

II. فترة الحكم الجمهوري:

1. الأوضاع السياسية والاجتماعية:

جاءت هذه الفترة إثر تمرد الرومانيين على هيمنة النبلاء الاتروسكيين عام 509 ق.م والقضاء على آخر ملوكهم. اتسمت هذه الفترة بحدثين مهمين هما:

- إتباع روما لسياسات توسعية عسكرية أدت إلى زيادة الأعباء على الطبقة العامة.
- نشوب صراع حاد بين الطبقتين الأرستقراطية والعامة، حيث زادت أعباء هذه الأخيرة وزادت مسؤولياتها، ليتم في الأخير قبول مطالبها في الحكم والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية، فتم إعادة توزيع أراضي الدولة ولم اعد ملكيتها مقتصرة على طبقة النبلاء.

2. البنية الحكومية الرومانية:

وتشمل القناصل، مجلسي الشعب والشيوخ، حكام الأقاليم أو الولاة

1) القناصل:

هو نظام جديد ابتكره الرومان، ينتخب بموجبه مجلس الشعب قنصلين في كل عام، يوكل إليهما الجزء الأكبر من اختصاصات الملك وسلطاته في النظام الملكي، باستثناء وظائفه الدينية التي أصبحت من اختصاص هيئة كهنوتية من رجال الدين، ومن بين سلطاتهما: حق إنزال العقوبة للعسكريين المخالفين دون محاكمة، دعوة مجلس الشيوخ للانعقاد وترأس جلساته، لكن تبقى سلطاتهما غير مطلقة لأنهم منتخبون من مجلس الشعب لعام واحد، وعدم جواز إعادة انتخابهما إلا بعد مضي عشر سنوات على انتهاء المدة الأولى.

2) مجلسي الشعب والشيوخ:

أصبح لمجلس الشيوخ دور متعاظم على حساب مجلس الشعب بعد أن انتزع منه العديد من الصلاحيات و المسؤوليات، لينفرد بالدور الفاعل الأساسي في تنظيم الاختصاصات المالية و السياسية و الاجتماعية، توجيه العلاقات الخارجية عبر عقد المفاوضات، تعيين السفراء، إعلان الحرب بعد مشاورة القنصلين، توقيع الاتفاقيات و المعاهدات..الخ.

3) حكام الأقاليم أو الولاة:

مع اتساع مساحة الإمبراطورية وشساعة أراضيها، اعتمدت روما على مبدأ الإدارة اللامركزية فقسمت إلى ولايات يحكم كل واحدة منها حاكم روماني بسلطات محلية واسعة.

III. فترة الحكم الامبراطوري:

يعود تاريخ قيام النظام الإمبراطوري الروماني إلى عام 27 ق.م، عندما أعلن القائد العسكري أوكتافيوس قيام هذا النظام وحيازته للقب أغسطس، بعدما أدرك عدم ملاءمة شكل النظام الجمهوري لحكم وإدارة دولة واسعة ومترامية الأطراف.

1. الإمبراطورية العليا:

وضع أغسطس أسسا جديدة لإدارة الإمبراطورية مع الاحتفاظ بمظاهر المؤسسات القديمة، فالمراحل الأولى لقيام النظام الإمبراطوري لم تشهد تغييرا في مؤسسات الحكم والمتمثلة في القنصلين، مجلسي الشيوخ والشعب، لكن لاحقا بتطور النظام الإمبراطوري تحول نظام الحكم إلى حكم مطلق سمي بنظام الحكم الثنائي بسبب الطبيعة المشتركة لسلطات الإمبراطور ومجلس الشيوخ، والتي تزايدت

على حساب اختصاصات مجلس الشعب والقنصلين؛ الذين فقدا سلطاتهما وأصبحا خاضعين لمجلس الشيوخ.

2. الإمبراطورية السفلى:

في هذه المرحلة اتسعت فيها سلطات الإمبراطور على حساب مجلس الشيوخ خاصة في مجال السياسة الخارجية و إعلان الحرب و عقد التحالفات و المعاهدات و اختيار القناصل و الحكام، ليصبح المجلس مقيدا في اختياره بالمرشحين الذين يقترحهم الإمبراطور، حيث كان ذلك تمهيدا لتحول نظام الحكم إلى ملكي فردي مطلق تجتمع فيه كل السلطات و الصلاحيات في يد الإمبراطور ابتداء من عام 284م، كما أدى تردي الأوضاع السياسية و الاجتماعية بشكل كبير إلى قيام الإمبراطور دقلديانوس بتقسيم الإمبراطورية إلى قسمين شرقي و غربي، و التخلص نهائيا من مجلس الشيوخ الذي تحول لمجلس مدني خاص بمدينة روما.

أصبح قسطنطين إمبراطورا للقسم الغربي من الإمبراطورية سنة 306م، وأهم إصلاحاته هو تعيين حاكما مسؤولا عن الشؤون المدنية وقائدا مسؤولا عن الشؤون العسكرية في كل ولاية، كما أخذ بمبدأ الوراثة في الحكم، وإصدار تشريعات لتوريث المهن لمنع أبناء الحرفيين والفلاحين من ترك مهن آبائهم وأراضيهم، فقضى بذلك على طبقة العامة من الأحرار ومهد الطريق لظهور عبيد الأرض أساس قيام النظام الإقطاعي، كما أسس لاحقا القسطنطينية كعاصمة بديلة عن روما، واعترف بالديانة المسيحية عام 313م عبر مرسوم ميلان.

في نهاية هذه المرحلة من مراحل تطور الإمبراطورية زادت الصراعات الداخلية والانقسامات حول السلطة، مما أدى إلى سيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم وأصبح لها الكلمة العليا في تعيين الأباطرة بعيدا عن نظام الوراثة، فأصبح العديد منهم من ضباط الجيش خاصة بعد أن زادت التهديدات الخارجية من الشعوب المجاورة التي سماها الرومان البرابرة.

ثانيا: خصائص الفكر السياسي الروماني

عندما ورث الرومان شعلة الحضارة من اليونان، لم يأخذوها كما هي، بل أعادوا تشكيلها لتناسب عقليتهم العملية. الفكر الروماني يتميز بالآتي:

الواقعية والعملية: كان السؤال الأساسي هو: "ما الذي ينجح على أرض الواقع؟". بدلاً من بناء دول مثالية في الخيال، حلل الرومان تاريخهم وتاريخ الدول الأخرى لاستخلاص الدروس العملية. كانوا يقولون: "دعونا نرى ما نجح في الماضي ونطبقه."

القانون والإدارة: كان الرومان مهووسين بالقانون والنظام. أعظم إسهاماتهم لم تكن في الفلسفة، بل في تطوير منظومة قانونية متكاملة (القانون الروماني) قادرة على حكم شعوب مختلفة في أنحاء الإمبراطورية. كانوا يؤمنون بأن القانون هو الذي يحول الفوضى إلى نظام.

الحكومة المختلط: فكرة أن أفضل دستور هو الذي يمزج بين عناصر من الأنظمة الثلاثة الجيدة (الملكية، الأرستقراطية، الديمقراطية) لتجنب عيوب كل نظام على حدة. وجدوا هذا النموذج مطبقاً في دستورهم الجمهوري، وهذا ما سنراه بالتفصيل مع بوليبيوس.

العالمية والكوزموبوليتانية: مع توسع الإمبراطورية، تطورت فكرة أن كل البشر (أو على الأقل كل سكان الإمبراطورية) هم مواطنون في دولة عالمية واحدة، تجمعهم روابط إنسانية وقانونية مشتركة. في عام 212 م، منح الإمبراطور كاراكالا الجنسية الرومانية لكل سكان الإمبراطورية الأحرار.

التاريخ هو المعلم: بدلاً من التأمل المجرد، كان التاريخ هو مصدر الحكمة السياسية. كانوا يعتقدون أن دراسة صعود وسقوط الدول تكشف عن مبادئ سياسية خالدة. التاريخ عندهم كان "معلم الحياة" (Historia Magistra Vitae).

المحامي والجندي هما البطلان: الشخصيات المحورية في روما هي رجل القانون الذي يصيغ العقود والدساتير، والجندي الذي يدافع عن الإمبراطورية ويوسعها. هذان هما نموذجا الفضيلة الرومانية.

جدول مقارن: الفكر اليوناني مقابل الفكر الروماني

الخاصية	الفكر اليوناني (الهلنستي)	الفكر السياسي الروماني
المنطلق	الفلسفة التأملية	التاريخ والتجربة العملية
السؤال الرئيسي	ما هي الدولة المثالية؟	كيف ندير دولة ناجحة ومستقرة؟
التركيز	النظرية، الأخلاق، المثالية	العملية، القانون، الواقعية
الوحدة السياسية	مدينة-الدولة (Polis)	الإمبراطورية العالمية (Imperium)

مصدر الحكمة	العقل المجرد	التجربة التاريخية
الشخصية المحورية	الفيلسوف	رجل القانون والجندي
الإرث الأكبر	الفلسفة السياسية	القانون الروماني والإدارة
المثال الأبرز	جمهورية أفلاطون (خيالية)	الدستور الروماني (واقعي)

كيف حدث هذا الانتقال؟

عندما غزت روما اليونان في القرن الثاني قبل الميلاد (146 ق.م)، لم تكن مجرد عملية غزو عسكري، بل كانت صدمة ثقافية متبادلة. انبهر الرومان بالفلسفة والفن والأدب اليوناني، لكنهم في نفس الوقت شعروا بتفوقهم العملي والتنظيمي. قال الشاعر الروماني هوراس مقولته الشهيرة: "اليونان المهزومة غزت غازيها الوحشي" – أي أن اليونان، رغم هزيمتها عسكريا، غزت روما ثقافيا.

لكن الرومان لم يستوردوا الثقافة اليونانية كما هي. بل أخذوا الفلسفة اليونانية، خاصة الرواقية، ونزعوا عنها طابعها التأملي المجرد، وحولوها إلى فلسفة أخلاقية عملية تساعد المواطن الروماني على أداء واجبه في خدمة الدولة. كما أخذوا فكرة الدستور المختلط من أرسطو، وطوروه في نظامهم الجمهوري.

المحاضرة 02: الفكر السياسي عند بوليبيوس

مقدمة:

بوليبيوس كان مؤرخا وسياسيا يونانيا من مدينة ميغالوبوليس في اليونان. بعد هزيمة اليونان أمام روما، أُخذ كرهينة إلى روما (حوالي 168 ق.م). هناك، بدلا من أن يحزن على مصيره، انبهر بالقوة الرومانية وقرر أن يكرس حياته للإجابة على سؤال واحد عظيم:

"كيف ولماذا تمكنت روما، في أقل من 53 عاما، من إخضاع العالم المعروف بأكمله لسلطتها؟"

إجابته لم تكن "بسبب الحظ" أو "بسبب القوة العسكرية فقط"، بل كانت "بسبب دستورها المتفوق". هذه الفكرة – أن النجاح السياسي يعتمد على جودة المؤسسات – كانت ثورية.

أولا: السيرة والسياق التاريخي(حوالي 200–118 ق.م)

عاش بوليبيوس في فترة حاسمة من التاريخ. رأى بأم عينه كيف تحولت روما من قوة إقليمية في إيطاليا إلى إمبراطورية عالمية تهزم قرطاج في الحروب البونية وتخضع اليونان ومقدونيا. كان صديقا لعائلة سكيبيو الأرستقراطية الرومانية، وسافر معهم في حملاتهم العسكرية. هذا أعطاه منظورا فريدا: منظور المراقب الخارجي المحايد الذي يمتلك معرفة داخلية عميقة.

كتابه الرئيسي هو "التاريخ" (Histories) في 40 مجلدا (بقي منها 5 مجلدات كاملة والباقي مقتطفات). كان يعتقد أن التاريخ ليس مجرد سرد للأحداث، بل هو علم عملي يعلمنا كيف نحكم ونتخذ القرارات.

ثانيا: الأفكار الرئيسية لبوليبيوس

1. نظرية دورة الحكومات (Anacyclosis)

طور بوليبيوس فكرة أرسطو عن الدساتير، وحولها إلى نظرية حتمية للدورة التاريخية. حسب رأيه، كل نظام حكم بسيط (أحادي) يحمل في داخله بذور فنائه، ويتحول حتما إلى نقيضه الفاسد في دورة لا تنتهي. هذه الدورة تتكون من ستة أنظمة:

الأنظمة الجيدة (تخدم المصلحة العامة):

1. الملكية (Monarchy): حكم فرد واحد عادل وقوي يهتم بمصلحة الشعب.

2.الأرستقراطية (Aristocracy): حكم أفضل المواطنين (النخبة الفاضلة) الذين يتميزون بالحكمة والخبرة.

3.الديمقراطية (Democracy): حكم الشعب الذي يشارك في صنع القرارات لصالح الجميع.

الأنظمة الفاسدة (تخدم مصلحة الحكام):

1.الاستبداد (Tyranny): حكم فرد واحد ظالم يستخدم السلطة لمصلحته الشخصية.

2.الأوليغارشية (Oligarchy): حكم أقلية غنية فاسدة تستغل الشعب لمصلحتها.

3.الغوغائية (Ochlocracy): حكم الغوغاء والفوضى حيث يتلاعب الديماغوجيون بمشاعر الجماهير.

كيف تعمل الدورة؟

1.تبدأ المجتمعات بـ الملكية: يظهر رجل قوي وعادل يوحد القبيلة ويحميها.

2.تتحول إلى الاستبداد: عندما يرث الحكم أبناء غير أكفاء لا يهتمون إلا بملذاتهم ومصالحهم.

3.يثور أفضل المواطنين (الأرستقراطيون) على الطاغية ويؤسسون الأرستقراطية.

4.تتحول إلى الأوليغارشية: عندما يرث أبناء النخبة السلطة والثروة دون استحقاق، ويستغلون الشعب.

5.يثور الشعب على الأوليغارشية ويؤسس الديمقراطية.

6.تتحول إلى الغوغائية: عندما يفقد الشعب الانضباط، ويطالب الديماغوجيون بإلغاء الديون وتوزيع الأراضي، وتسود الفوضى.

7.في خضم الفوضى، يظهر رجل قوي يعيد النظام، وهكذا تبدأ الدورة من جديد بالملكية.

هذه النظرية متشائمة: تقول إن كل نظام محكوم عليه بالفشل في النهاية. لكن بوليبيوس يقدم حلا...

2. الحكومة المختلطة: سر نجاح روما

كيف يمكن كسر هذه الدورة الحتمية؟ يجيب بوليبيوس: من خلال الحكومة المختلطة (Mixed Constitution) التي تدمج أفضل عناصر الأنظمة الثلاثة الجيدة في دستور واحد.

وجد بوليبيوس أن الدستور الجمهوري الروماني هو أفضل مثال تاريخي على هذه الحكومة المختلطة:

العنصر الملكي – القنصلان (Consuls):

•يتم انتخاب قنصلين اثنين كل سنة.

•لديهما سلطة تنفيذية وعسكرية عليا (قيادة الجيوش، تنفيذ القوانين).

•لكنهما محكومان بفترة سنة واحدة فقط (لا يمكن إعادة انتخابهما مباشرة).

•كل قنصل يمكنه الاعتراض (فيتو) على قرارات القنصل الآخر.

•هذا يمنح الدولة قيادة قوية وحاسمة (كالملكية)، لكن دون خطر الاستبداد.

العنصر الأرستقراطي – مجلس الشيوخ (Senate):

•يتكون من حوالي 300 عضو من أفضل العائلات وأكثرها خبرة.

•يسيطر على المالية العامة (الخزانة) والسياسة الخارجية (المعاهدات، الحرب والسلام).

•أعضاؤه يخدمون مدى الحياة، مما يوفر الاستمرارية والحكمة.

•هذا يضمن أن القرارات الكبرى تُتخذ بحكمة وخبرة (كالأرستقراطية).

العنصر الديمقراطي – الجمعيات الشعبية (Popular Assemblies):

•يجتمع المواطنون في جمعيات لانتخاب الحكام (القناصل، المحافظون، إلخ).

•لديها سلطة الموافقة على القوانين أو رفضها.

•تعلن الحرب والسلام (بناءً على توصية مجلس الشيوخ).

•هذا يعطي الشعب صوتا حقيقيا في الحكم (كالديمقراطية).

النتيجة: التوازن والرقابة (Checks and Balances)

هذا النظام يخلق توازنا معقدا. كل عنصر يراقب العنصرين الآخرين ويحد من سلطتهما:

•القناصل يحتاجون موافقة مجلس الشيوخ على التمويل.

•مجلس الشيوخ يحتاج موافقة الجمعيات الشعبية على القوانين.

•الجمعيات الشعبية تنتخب القناصل الذين ينفذون القوانين.

لا يمكن لأي جزء أن يستبد بالسلطة، لأن الجزأين الآخرين سيوقفانه. هذا يجبر الجميع على التعاون من أجل المصلحة العامة. هذا الاستقرار الداخلي هو الذي سمح لروما بتوجيه كل طاقاتها نحو التوسع الخارجي.

المحاضرة 03: الفكر السياسي عند شيشرون

1- المولد والنشأة (106ق.م-43ق.م):

ولد ماركوس توليوس شيشرون في "أربينوم" من أسرة ميسورة الحال، بدأ مشواره كرجل دولة سنة 76ق.م أين اشتهر ببلاغته وطلاقته باعتباره محام بارع، وهو ما جعله يتقلد منصب قنصل الجمهورية سنة 63ق.م. عاصر الاضطرابات السياسية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى بداية انهيار الإمبراطورية الرومانية، أُعدم سنة 43 ق.م بسبب اتهامه بالانخراط في تلك الأحداث. نهل من المصادر الأصلية للفكر اليوناني و تأثر كثيرا بأفكار أفلاطون فكتب كتابيه الجمهورية و القوانين تأسيا به، كما تأثر بالفلسفة الرواقية و بأفكار صاحبها زينون الرواقي، الذي كان يدعو إلى فكرة المواطنة العالمية و المساواة بين البشر(إلغاء العبودية)، و احترام القوانين(وجود قانون طبيعي واحد يحكم الكون كله من وحي الإرادة الإلهية).

2- السياسة والأخلاق عند شيشرون:

ربط بين السياسة والأخلاق، واعتبر السياسة بمثابة الواجب الأخلاقي الذي يهدف إلى تحقيق الصالح العام لأفراد الدولة، حيث على رجل الدولة أن يسخر كل طاقاته وجهوده لخدمة شعبه دون أن ينتظر مقابلا وراء ذلك، فالتقيد بالواجبات والمبادئ الخلقية التي يرتكز عليها الضمير الفردي تزيد من ولاء الإنسان نحو مجتمعه العالمي الكبير الذي يضم الآلهة والبشر أجمعين، وبخدمة نفسه وخدمة الآخرين تتحقق سعادته الكاملة ويبلغ أقصى درجات الفضيلة.

يرى شيشرون أن على رجل الدولة أو الموظف العمومي الامتثال للقانون وتنفيذ ما يأمر به، فكما يحكم القانون الموظفين، يحكم الموظفون الناس، لذلك فهو يرى أن الموظف ما هو إلا قانونا ناطقا بينما القانون ما هو إلا موظفا صامتا، وهو يرى أن القوة التي تستخدمها السلطة لتسيير شؤونها عبر موظفيها هي أداة ضرورية لتنفيذ مبادئ العدالة وإحقاق الحق، أما عكس ذلك فهو يفقد الدولة معناها الأخلاقي ويؤدي إلى انهيارها.

3- نشأة الدولة عند شيشرون:

يعرف شيشرون الدولة على أنها {شأن من شؤون الشعب} والذي يطلق عليه بالإغريقية اسم "res populi" وهو يعرفها كذلك على أنها {مصلحة الناس المشتركة} وهي بذلك تعني عنده "ذلك المجتمع الموحد في اعترافه بالحقوق والقوانين والمشاركة الجماعية في الأمور العامة واكتساب الفوائد"، بمعنى أن الدولة عنده تجسد مجتمعا للحقوق القانونية والروابط المصلحية، وتكمن وظيفتها الأساسية في تنفيذ القانون بهدف تحقيق المنافع المشتركة للجميع.

تنشأ الدولة عند شيشرون لضرورة طبيعية في الإنسان نتيجة حاجته الفطرية للاجتماع و تلبية حاجياته، فهي تكونت تاريخيا بشكل طبيعي دون تدخل إرادة الأفراد فيها لكون الإنسان اجتماعي بطبعه، كما يرى أن نشأتها جاءت لضرورة تاريخية، فالدول عنده تنشأ و تمتد و تتوسع لتسيطر على أراضي جديدة و جماعات جديدة فهي كالكائن الحي ينمو و يكبر و يتمدد، كما أن لنشأتها ضرورة اجتماعية منفعية فهي ناتجة على العمل الجماعي و تعبر عن المصالح الجماعية المشتركة فهي مصلحة الناس المشتركة في حد ذاتها، و هي تقوم على الاحترام المتبادل المشترك للحقوق بين أفراد الشعب الواحد.

يرى شيشرون أن الشعب ليس هو أي مجموعة من الأفراد اجتمعت، بل الشعب هو اجتماع عدد كبير من الأفراد الذين يربطهم توافق رأي مشترك بصدد الخضوع القانون واحترام الحقوق والعدالة وتحقيق المنافع المشتركة.

يعتقد شيشرون أن أسمى ممارسة للفضيلة يكون من خلال المشاركة في حكومة الدولة أي في الشؤون العامة و تحقيق المصالح المشتركة، و هو يرى أن الخروج عن المبادئ الأخلاقية السامية أي الفضائل معناه فقدان الدولة لمعناها الحقيقي و بالتالي بداية زوالها، فالدولة الحقيقية عنده هي الدولة العادلة التي ترعى مصالح و حقوق شعبها، و هي تحتاج لاستخدام القوة لتحقيق أهدافها و هو استخدام لقوة الناس مجتمعين من خلال تطبيق القانون، و هذا القانون عنده ما هو إلا قانون الله أو القانون الأخلاقي الطبيعي؛ و هو القانون الأسمى الذي يعلو على جميع القوانين و على تصرفات الحكام و المحكومين.

4- صفات الحاكم عند شيشرون:

يرى شيشرون أن الحاكم هو الملك، فهو يمدح النظام الملكي القديم المؤسس لدولة روما والذي كان يتسم بالفضيلة والشرف والعدالة قبل أن يفسد ويتخلى عن فضائله، وبالتالي لكي تعود روما

إلى عصرها الذهبي وضع شيشرون بعض الصفات المثالية التي يجب أن يتصف بها من يحكم روما ومن بينها ما يلي:

- يجب أن يتحلى الملك بالعدل، الفضيلة والحكمة، ضبط النفس، القوة، العقل والثقافة الواسعة.
- يجب أن يكون الملك مثل الأب يعتني بمواطنيه كما لو كانوا من أبنائه.
- يجب أن يكون الملك من المواطنين البارزين بمعنى أن يكون إنسانا نبيلا فاضلا.
- يجب أن يكون الملك هو أفضل الخيرين لكنه بإمكانه أن يكون حاكما مطلقا مستبدا في وقت الشدائد.
- يجب ألا يهدف هذا الملك إلى تحقيق المجد والثروة بل إن ثوابه الحقيقي هو الخلود الأبدي في الآخرة.

5- المساواة والعدالة عند شيشرون:

تنبع فكرة المساواة عند شيشرون من فكرة القانون الطبيعي الذي يقول بوحدة الجنس البشري، حيث يتساوى جميع الأفراد باعتبارهم ينتمون إلى العالم الإنساني بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والوطنية، فالإنسان لامتلاكه ملكة العقل يتميز عن باقي المخلوقات الحيوانية، وبالتالي يتساوى مع باقي البشر في القدرة على الفهم والإدراك، حتى وإن تباينت مستوياتهم المعرفية والعلمية.

يرى شيشرون أن أفراد الشعب متساوون في صفة المواطنة والخضوع لنفس القانون، رغم عدم مساواتهم في الملكية، وهذه المساواة القانونية تستدعي من الدولة حمايتها واحترامها وهذا يقود إلى تحقيق العدالة، وهي عنده متضمنة علاقة الدولة بمواطنيها والتي لن تكون إلا من خلال تطبيق القانون بشكل متساو، فالعدالة ليست هدفا مرجوا من الدولة فقط بل هي أساس قيام الدولة وسبب بقائها.

6- القانون عند شيشرون:

يرى شيشرون أن القانون هو الأساس الذي تبنى عليه الدولة، وهو القانون الطبيعي المنبثق من حكم الله للعالم كله، لذلك فهو ثابت لا يتغير يسمو على جميع القوانين وعلى جميع البشر حكاما ومحكومين، حيث يعرفه على أنه "القانون الحق قانون البداهة والتفكير السليم الذي يتماشى مع الطبيعة وينطبق على كل الناس، وهو الذي تسري أحكامه على جميع البشر والدول ولا يستطيع أحد أن ينكره فيجعل من الصواب خطأ أو من الخطأ صوابا".

يرى شيشرون أن القانون الطبيعي هو ذلك القانون المنقوش في طبيعتنا و هو الذي يربط الإنسان بإلهه و البشر فيما بينهم، و هو القانون الواحد الذي يحكم العالم كله و يجعل الإنسان ينتمي إلى المدينة أو الدولة ذاتها أو الكون كله، وهو قانون بسيط لا يحتاج إلى فقهاء لتوضيحه و تفسيره، و هو ثابت لا يضع حكما لليوم و آخر للغد، أو حكما لروما و آخر لأثينا، و هو القانون الذي لا يجوز تعطيل أحكامه بتشريعات من صنع البشر، فلا يستطيع لا مجلس الشيوخ و لا مجلس الشعب ذاته انتهاكه أو حمل الناس على عدم طاعته لان مصدره هو الله و هو مفسره و راعيه، و بذلك فهو مصدر لكل قانون أو دستور.

7- أنظمة الحكم عند شيشرون:

قسم شيشرون أنظمة الحكم إلى ثلاثة أنواع هي:

نظام الحكم الملكي: ينشأ لأنه شبيه بالسلطة الأبوية داخل الأسرة، وهو نظام حكم جيد إذا اتصف بالفضيلة، لكنه يتحول إلى طغيان بالاستبداد في الحكم.

نظام الحكم الأرستقراطي: وهو نظام جيد لأنه نظام حكم النخبة، لكن عندما تظهر فيه الفوارق بين الناس يصبح نظاما سيئا.

نظام الحكم الديمقراطي: ويصبح فيه الحكم لعامة الشعب، ويكون نظام حكم جيد إذا احترم القوانين وحافظ على حقوق المواطنين.

يرى شيشرون أن أيا من النظم السابقة لا يتصف بالكمال، فالملكية والأرستقراطية واقعيا تقصي أناسا كثيرين من التوجيه المشترك للحكم، أما في الديمقراطية فيتم توزيع المناصب والخدمات دون مراعاة سمعة الشخص ومؤهلاته، وبذلك فإن الأنظمة الثلاث عمليا لا تتضمن العدل ولا تحظى بإمكانية الاستمرارية إلى زمن طويل، فهي تتعرض دائما إلى التهديد عبر الصراع على السلطة وعبر الانحطاط وتحولها إلى الاستبداد والأوليغارشية وحكم الغوغاء.

أفضل نظام حكم عنده: هو النظام المختلط المتوازن الذي يجمع بين الأنظمة الثلاث حيث يقول: "أحب أن يكون في الدولة شيء من تعالي الملكية، وتأثير النخبة، إلى جانب ضرورة إرجاع بعض الأمور لإرادة الشعب"، كما يرى شيشرون أن قوة الدستور المختلط تتمثل في عمليات المراقبة المتبادلة والتوازن بين سلطات جهاز الحكم، بالإضافة إلى التمثيل الملائم للعناصر المختلفة التي تتكون منها طبقات المجتمع.

المحاضرة 04: الفكر السياسي عند سنيكا

1- المولد و النشأة(2ق.م-66م):

ولد سنيكا سنة 02 ق.م بقرطبة باسبانيا، أُحضر في شبابه إلى روما، حيث أحب الفلسفة و انهمك على دراستها حتى أُشتهر بها، و أُختير ليشرف على تعليم "نيرون" و أصبح وزيرا له، لكن هذا الأخير اتهمه بالتآمر عليه و أجبره على الانتحار بقطع شرايينه سنة 66م. عاصر سنيكا مرحلة حافلة من تاريخ روما شهدت تغيرات و أحداث سياسية مختلفة أدت إلى زوال النظام الجمهوري الدستوري المتوازن و قيام النظام الإمبراطوري العسكري، كما عاصر ظهور المسيحية و صراعها مع الديانة الوثنية الرومانية فتأثر بها تأثرا بالغا، لذلك جاءت رؤيته للقضايا السياسية دينية سياسية، و رغم أنه كان من المتأثرين بالفلسفة الرواقية و أحد أبرز دعاتها إلا أنه أضفى عليها طابعا دينيا على عكس شيشرون الذي كان قد أضفى عليها طابعا قانونيا.

2- الرؤية الروحية الفلسفية عند سنيكا:

كان سنيكا رجلا ثريا وسياسيا لامعا لعب دورا مهما في الحياة الاجتماعية والسياسية، إلا أنه كره الحياة العامة وفضل الانزواء بعيدا رغبة منه في الانعزال والتأمل الفلسفي الروحي، ليتأمل الحقائق الطبيعية والاجتماعية في عصر انحطاط روما، حيث كان يصف المجتمع الذي يعيش فيه بأنه محتشد من الوحوش الكاسرة، والفارق أن الوحوش هي وديعة فيما بينها ولا ينهش بعضها بعضا، بينما البشر فلا شأن لهم غير أن يمزق بعضهم بعضا.

كان سنيكا يرى أن الإنسان الفيلسوف لا يمكن أن يكون حكيما في كل شيء، و أن روحه خاضعة لقوة إلهية، فالإله عنده يسكن جسد الإنسان كما يسكن الضيف عند مضيفه، حيث أثر انهيار القيم الأخلاقية و الدينية القديمة و انحطاط الحياة الاجتماعية على أفكار سنيكا الوثنية، و أدى إلى تكون هذه المسحة الروحية التي تنطلق من الإيمان بقوة خالقة مدبرة فوق الوجود المادي الذي سيطر على حياة الإنسان، و بذلك كان سنيكا أول من أشار إلى وجود عالمين واقعيين يسيطران على الإنسان و يؤثران فيه، يعيشهما في الوقت نفسه و هما العالم الروحي الديني و العالم المادي الطبيعي.

3- الأخلاق والقيم السياسية الفاضلة عند سنيكا:

يرى سنيكا بناءا على الواقع الذي عايشه أن الإنسان فاسد و في صراع دائم مع الفضيلة، و لمواجهة ذلك شدد على تقدير بعض القيم المعنوية التي ترفع من قيمة الإنسان و تبعده عن الفساد، مؤكدا على صفات الرقة و العطف و الرحمة و الترفق و حب الناس، في مقابل استنكاره للصفات المناقضة لها مثل القسوة و الكراهية و الغضب و العنف، حيث رأى سنيكا أن انحطاط روما كان نتيجة الابتعاد عن الفضائل و القيم الأخلاقية التي كانت سائدة و أدت إلى ازدهارها مثل قيم العدل و الحق، و المساواة أمام القانون، و الصدق في المعاملات..الخ.

يرى سنيكا أن الفلسفة هي الطريق الموصلة إلى الخلاص وإلى الفضيلة، فهي يعتبرها علم الحكمة وفن العيش، والهدف منها هو تحقيق السعادة، والسعادة عنده لا تتحقق بالجري وراء الملذات بل بإتباع قيم الشرف والعدالة والرحمة والرأفة، فهذه القيم والفضائل يمكن اكتسابها والسعي إليها وممارستها في كل يوم من خلال التعليم والقراءة والاقتداء بالحكماء والأفاضل ومصاحبتهم.

يرى سنيكا من جهة أخرى أن الفرد لا يصل إلى الفضيلة و راحة النفس إلا بتفانيه في أدائه لأعماله و واجباته و إلا فانه سوف يقع ضحية لأهوائه، فعلى الفرد أن يسعى للكمال الخلقي و الذي لن يكون إلا بتغليبه للمصلحة العامة على مصلحته الخاصة و التي سوف تتحقق من خلال العمل الجماعي لا محالة، فالإنسان الحكيم الصالح عنده هو الذي يؤدي واجبه الاجتماعي و يعرض خدماته على مجتمعه و هي بذلك تعتبر من أسمى الفضائل (تراجع عن دعوته هذه في مؤلفه قصر الحياة و نصح كل إنسان عاقل بالابتعاد عن ممارسة السياسة لما ارتبط بها من سوء للأخلاق و فساد للأعمال).

4- أصل السلطة ونشأة الدولة عند سنيكا:

يرى سنيكا أن الإنسان كان يعيش في مرحلة الطبيعة أي قبل نشوء الدولة وظهور السلطة والقوانين في عصر ذهبي، يتمتع فيه الجميع بالحرية والسعادة والبراءة والبساطة بعيدا عن حياة الترف والملذات، لذلك كان الإنسان طاهرا بريئا بعيدا عن الطمع والأنانية، لكن ظهور الملكية الفردية قضى على ذلك الطهر والبراءة الإنسانية.

يرى سنيكا أنه في ذلك العصر لم تكن هناك الحاجة لوجود حكومة أو قانون لما اتصف به الناس من الخير؛ الشيء الذي جعلهم يمتثلون إراديا طوعيا لأوامر أكثر الناس حكمة فيهم، الذين

كانوا يقدمون إرشاداتهم ونصائحهم خدمة للمجتمع والمصلحة العامة دون سعي للسلطة أو مصالح شخصية، لكن ظهور النزعة نحو الملكية في نفوس البشر دفعهم للبحث عن المنافع الشخصية وهنا انقلب القادة أصحاب الخبرة والحكمة وتحولوا إلى طغاة مستبدين ميزتهم الترف والفساد.

يرى سنيكا أن السلطة السياسية والقوانين ظهرتا من أجل تطويع النفس البشرية الشريرة والحد من مساوئ البشر وفسادهم، فالسلطة الحاكمة إذا تكون وليدة للشر الإنساني من ناحية ومن ناحية أخرى تكون وليدة للإرادة الإلهية التي تستخدمها لتنظيم حياة المجتمع وهذا هو أصل ومصدر الطاعة والامتثال لأوامرها، أما وظيفتها عنده بالنتيجة فهي تنظيم حياة الناس وتلبية حاجياتهم خاصة الأمنية بإيقاف شرور بعضهم ضد بعض، والحد من فسادهم وانحرافاتهم.

5- أنظمة الحكم عند سنيكا:

رأى سنيكا تعذر استعادة روما لعصرها الذهبي (العصر الجمهوري) لأنها دخلت في مرحلة الشيخوخة والفساد، لذلك أصبح خضوعها للحكم الإمبراطوري المطلق ضرورة تاريخية لا بديل عنها؛ لأنه الوحيد القادر على حفظ النظام فيها وضمان استمراريتها، حيث رأى سنيكا أن كل الأنظمة سيئة وكلها يحمل الشرور والمساوئ ولو بدرجات متفاوتة، لكن أقلها سوءا هو نظام الحكم الفردي المطلق لأنه الأقدر على تحقيق المنفعة الأكبر المتمثلة في الأمن والاستقرار.

اعتبر سنيكا أن حكم الطاغية المستبد أفضل من حكم الشعب الذي يراه يحمل في ذاته شرورا وفسادا أضعاف ما يحمله الطاغية، فالشعب أكثر ظلما وقسوة من الطاغية، وبذلك يكون أفضل نظام حكم عنده هو **نظام الحكم الفردي الملكي الإمبراطوري المطلق**، لأنه المؤهل لضمان الأمن والنظام، بينما أسوء نظام حكم عنده هو **نظام الحكم الديمقراطي**، لما يتسم به أفراد الشعب حسب رأيه من الخسة والانحطاط.

المحاضرة 05: الفكر السياسي المسيحي

مقدمة: السياق التاريخي العام

نشأت المسيحية حوالي عام 30 ميلادي في قلب الإمبراطورية الرومانية، في وقت كان فيه ازدهار الإمبراطورية في أوجه. جاءت كثورة على الأفكار الوثنية السائدة التي أرجعت الألوهية إلى الطبيعة، وقدمت رؤية ميتافيزيقية جديدة تفصل الخالق عن المخلوق، وتؤكد على وحدانية الله وسيادته المطلقة، في البداية، انتشرت المسيحية بين الطبقات الدنيا من المجتمع الروماني، وظلت بعيدة عن الحياة السياسية. واجه المسيحيون الأوائل اضطهادا منظما وقاسيا، خاصة في عهد الإمبراطور نيرون وغيره من الأباطرة الذين رأوا في هذا الدين الجديد تهديدا للنظام الاجتماعي والسياسي القائم، لكن التحول الكبير حدث في عام 313 ميلادي بإصدار مرسوم ميلانو (Edict of Milan) من قبل الإمبراطورين قسطنطين وليسينيوس، والذي منح المسيحيين وجميع رعايا الإمبراطورية حرية المعتقد. هذا المرسوم لم يجعل المسيحية الديانة الرسمية الوحيدة، بل أقر حالة من التعايش الديني بين مختلف الطوائف والمعتقدات.

ثم جاءت المرحلة الحاسمة في عام 380 ميلادي، حين أصبحت المسيحية الديانة الرسمية الوحيدة للإمبراطورية الرومانية. ومع ضعف الإمبراطورية وتآكل سلطة الأباطرة، وخاصة بعد سقوط روما الغربية عام 476 ميلادي، بدأ دور الكنيسة يتعاظم تدريجيا، حتى أصبحت سلطتها توازي سلطة الحكام الزمنيين، بل وتسمو عليها في كثير من الأحيان. من هنا يبدأ تاريخ الفكر السياسي المسيحي. هذا الفكر الذي انشغل بالإجابة على أسئلة جوهرية: ما هي طبيعة السلطة؟ ما هو مصدرها؟ ما هي علاقة الدين بالسياسة؟ ما هي حدود طاعة الحاكم؟ متى يجوز مقاومته؟ ما هي الغاية من الدولة؟ وما هو النظام السياسي الأمثل؟

المحور الأول: الفكر السياسي المسيحي الأول (القرون 1–5 م)

أولا: المسيحية في مواجهة الإمبراطورية الرومانية

1. موقف المسيحية الأولى من السلطة السياسية:

في البدايات الأولى، كان على المسيحيين أن يحددوا موقفهم من السلطة السياسية القائمة، وهي الإمبراطورية الرومانية الوثنية. هذا الموقف تشكل بناءً على نصوص تأسيسية مهمة:

أ. النصوص التأسيسية:

•قول المسيح عليه السلام: "أَعْطُوا إِذًا مَا لِقَيْصَرَ لِقَيْصَرَ وَمَا للهِ للهِ" (إنجيل متى 22: 21). هذا النص الشهير وضع الأساس لفكرة الثنائية السياسية، أي التمييز بين المجال الروحي (ما لله) والمجال الزمني (ما لقيصر).

•رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية (13: 1-7): "لِتَخْضَعْ كُلُّ نَفْسٍ لِلسَّلاَطِينِ الْفَائِقَةِ، لأَنَّهُ لَيْسَ سُلْطَانٌ إِلاَّ مِنَ اللهِ، وَالسَّلاَطِينُ الْكَائِنَةُ هِيَ مُرَتَّبَةٌ مِنَ اللهِ، حَتَّى إِنَّ مَنْ يُقَاوِمُ السُّلْطَانَ يُقَاوِمُ تَرْتِيبَ اللهِ". هذا النص أسس لمبدأ المصدر الإلهي للسلطة، وجعل طاعة الحاكم واجباً دينياً.

ب. المفاهيم الأساسية المستخلصة:

1.الثنائية السياسية: التمييز الواضح بين المجال الروحي (الكنيسة) والمجال الزمني (الدولة). هذا التمييز سيصبح لاحقا أحد أهم خصائص الفكر السياسي المسيحي.

2.الخضوع للسلطة: طاعة السلطة السياسية ليست لذاتها، بل لأنها من تدبير الله وترتيبه. السلطة القائمة، حتى لو كانت وثنية، هي جزء من العناية الإلهية.

3.الولاء الأعلى لله: مع ذلك، فإن هذا الخضوع ليس مطلقا، فإذا تعارضت أوامر السلطة مع أوامر الله، فإن طاعة الله تصبح واجبة. هنا يكمن بذرة فكرة المقاومة الشرعية التي ستتطور لاحقا.

2. المسيحيون والاستشهاد: المقاومة السلمية

واجه المسيحيون الأوائل تحديا كبيرا: كانت الإمبراطورية الرومانية تطلب من رعاياها عبادة الإمبراطور كإله، وهو ما يعتبر جريمة سياسية في نظر روما إذا رُفض. المسيحيون رفضوا هذا الأمر رفضاً قاطعاً، لأنه يتعارض مع جوهر عقيدتهم في التوحيد، وهنا برز مبدأ المقاومة السلمية والاستشهاد. المسيحيون لم يلجأوا إلى العنف أو الثورة المسلحة ضد السلطة، بل اختاروا طريق الاستشهاد. قبلوا الموت على أن يتنازلوا عن إيمانهم. هذا الموقف كان له أثر عميق في تطوير فكرة "ملكوت الله" الذي يتجاوز ممالك الأرض ويسمو عليها.

3. القديس أمبروسيوس (340–397 م): أول من أسس للعلاقة بين الكنيسة والدولة

يعتبر القديس أمبروسيوس، أسقف ميلانو، من أوائل من وضعوا الأسس النظرية والعملية لعلاقة الكنيسة بالدولة. كان أمبروسيوس رجلا ذا شخصية قوية ونفوذ كبير، ولم يتردد في مواجهة السلطة الإمبراطورية عندما رأى أنها تتعدى على حقوق الكنيسة.

أ. استقلالية الكنيسة: أكد أمبروسيوس على مبدأ مهم: الإمبراطور "في" الكنيسة، وليس "فوق" الكنيسة. بمعنى أن الإمبراطور، حتى لو كان مسيحيا، هو عضو في الكنيسة يخضع لسلطتها الروحية، وليس رئيسا عليها.

ب. السلطة الروحية فوق السلطة الزمنية في الأمور الدينية: رأى أمبروسيوس أن السلطة الروحية (الكنيسة) لها السيادة على السلطة الزمنية (الإمبراطور) في كل ما يتعلق بالأمور الدينية والأخلاقية.

ج. حادثة تيودوسيوس الشهيرة: في عام 390 م، أمر الإمبراطور تيودوسيوس بمذبحة في مدينة تسالونيكي انتقاما لمقتل أحد قادته، فقُتل الآلاف من الأبرياء. رفض أمبروسيوس هذا الفعل، وأجبر الإمبراطور على التوبة العلنية أمام الشعب في الكنيسة قبل أن يسمح له بدخولها مجددا. هذه الحادثة كانت سابقة تاريخية مهمة، أظهرت أن السلطة الروحية يمكن أن تحاسب السلطة الزمنية وتفرض عليها عقوبات أخلاقية.

المحور الثاني: القديس أوغسطين (354–430 م)

أولا: السياق التاريخي والسيرة الذاتية

القديس أوغسطين هو بلا منازع أحد أعظم المفكرين في تاريخ المسيحية، بل في تاريخ الفكر الإنساني بأسره. وُلد في طاغاست (سوق أهراس حاليا بالجزائر) عام 354 م لأب وثني وأم مسيحية ورعة هي القديسة مونيكا. عاش شبابه في اضطراب فكري وأخلاقي، وتنقل بين المذاهب الفلسفية المختلفة، حتى التقى بالقديس أمبروسيوس في ميلانو، فاعتنق المسيحية عن عمر 37 عاما. عاد أوغسطين إلى شمال أفريقيا وأصبح أسقفا لمدينة هيبون (عنابة حاليا). وقد عاش في فترة حرجة من تاريخ الإمبراطورية الرومانية، حيث كانت تتعرض لهجمات القبائل الجرمانية والقوطية.

في عام 410 ميلادي، حدث ما لم يكن في الحسبان: سقطت روما، المدينة الخالدة التي لم تُهزم منذ 800 عام، في أيدي القوط الغربيين بقيادة ألاريك. أحدث هذا السقوط صدمة هائلة في العالم القديم. سارع الوثنيون إلى إلقاء اللوم على المسيحية، قائلين: "روما سقطت لأنها تخلت عن آلهتها القديمة واعتنقت هذا الدين الجديد الذي أضعفها". في خضم هذه الأزمة الفكرية والنفسية، كتب أوغسطين أعظم أعماله وأكثرها تأثيرا: كتاب "مدينة الله" (De Civitate Dei)، الذي استغرق كتابته 13 عاما (من 413 إلى 426 م). لم يكن هذا الكتاب مجرد رد على اتهامات الوثنيين، بل كان أول محاولة لتقديم فلسفة متكاملة للتاريخ من منظور مسيحي.

ثانيا: نظرية المدينتين (The Two Cities)

هذه هي النظرية المحورية في فكر أوغسطين السياسي. يرى أوغسطين أن الجنس البشري منقسم منذ البداية إلى جماعتين أو "مدينتين"، لا تقومان على أساس جغرافي أو سياسي، بل على أساس روحي وأخلاقي.

1. مدينة الله (Civitas Dei / المدينة السماوية):

- طبيعتها: مدينة روحية أبدية، غير مرئية بالكامل على الأرض.
- المبدأ المؤسس: "حب الله إلى درجة احتقار الذات" (Amor Dei usque ad contemptum sui).
- أعضاؤها: المختارون والصالحون الذين اختارهم الله بنعمته.
- هدفها: الخلاص الأبدي والسلام الحقيقي في كنف الله.
- تمثيلها على الأرض: الكنيسة هي الجزء المنظور من هذه المدينة، لكنها ليست مطابقة لها تماما، فالكنيسة على الأرض تضم في عضويتها خطاة وقديسين.

2. مدينة الأرض / الإنسان (Civitas Terrena / المدينة الدنيوية):

- طبيعتها: مدينة مؤقتة زائلة، مرتبطة بالعالم المادي.
- المبدأ المؤسس: "حب الذات إلى درجة احتقار الله" (Amor sui usque ad contemptum Dei).
- أعضاؤها: الأشرار والخطاة الذين يعيشون لأنفسهم وشهواتهم.

•هدفها: المصالح الدنيوية، المجد، السلطة، الثروة، الملذات.

•تمثيلها: كل الدول والممالك الأرضية، بما فيها روما، تنتمي إلى هذه المدينة.

3. العلاقة بين المدينتين:

•التداخل: المدينتان متداخلتان في التاريخ الأرضي، ولا يمكن فصلهما فصلا تاما. فالمؤمنون يعيشون في الدول الأرضية، والخطاة قد يكونون أعضاء ظاهرين في الكنيسة.

•الصراع: الصراع بينهما مستمر عبر التاريخ، وهو صراع بين محبة الله ومحبة الذات، بين الخير والشر.

•النهاية: هذا الصراع لن ينتهي إلا يوم القيامة، حين يفصل الله بين المدينتين فصلا نهائيا.

•عدم المطابقة: لا توجد دولة أرضية، مهما كانت مسيحية، يمكن أن تكون "مدينة الله". مدينة الله كاملة وأبدية، بينما كل الدول الأرضية ناقصة وزائلة.

ثالثا: نظرية الدولة والسلطة عند أوغسطين

1. أصل الدولة: نتيجة الخطيئة الأصلية

على عكس أرسطو الذي رأى أن الدولة ظاهرة طبيعية تنبع من كون الإنسان "حيوانا سياسيا بطبعه"، يرى أوغسطين أن الدولة ليست طبيعية، بل هي نتيجة للخطيئة الأصلية (سقوط آدم).

•في الجنة: لم تكن هناك حاجة للسلطة السياسية أو القوانين القسرية. كان البشر يعيشون في انسجام تام تحت حكم الله المباشر.

•بعد السقوط: أصبح البشر أشرارا، ميالين للعنف والأنانية والفوضى. من هنا نشأت الحاجة إلى الدولة وسلطتها القسرية (الجيش، الشرطة، السجون، القوانين العقابية) كعلاج إلهي لهذه الطبيعة البشرية الفاسدة.

إذن، الدولة في نظر أوغسطين "شر لا بد منه" (necessary evil). هي ليست خيرا في ذاتها، بل هي علاج مؤقت لحالة مرضية.

2. وظيفة الدولة: الضبط والسلام المؤقت

بناءً على ما سبق، فإن وظيفة الدولة عند أوغسطين محدودة:

•الضبط والعقاب: منع الشر وكبح جماح الأشرار، وحفظ النظام العام.

•السلام المؤقت: توفير الاستقرار والأمن الضروريين للحياة الدنيوية. أوغسطين يسمي هذا "سلام بابل" (Pax Babylonis)، وهو سلام ناقص ومؤقت، يختلف عن "سلام أورشليم" الأبدي.
•ليست لتحقيق الفضيلة: الدولة لا تستطيع أن تجعل الناس فضلاء حقاً. الفضيلة الحقيقية تأتي من النعمة الإلهية فقط، وليس من القوانين البشرية.

3. شرعية السلطة: كل سلطة من الله

يؤمن أوغسطين بأن كل سلطة، حتى الظالمة، هي من الله. استنادا إلى رسالة بولس الرسول، يرى أن الله هو الذي يقيم الحكام ويعزلهم وفق حكمته.
•الحاكم الظالم: هو "عقاب من الله" على خطايا الشعب. إذا كان الشعب خاطئا، فإن الله يسلط عليه حاكما ظالما ليؤدبه.
•حدود الطاعة: مع ذلك، الطاعة المطلقة ليست واجبة. إذا أمر الحاكم بما يخالف شريعة الله (مثل عبادة الأوثان)، فإن طاعة الله تصبح واجبة، ويجب عصيان الحاكم، مع قبول العقوبة الدنيوية (الاستشهاد).

رابعا: العدالة والنظام السياسي

1. العدالة الحقيقية: في مدينة الله فقط

يقدم أوغسطين تعريفا صارما للعدالة. يستعير تعريف شيشرون بأن العدالة هي "إعطاء كل ذي حق حقه"، ثم يقلبه رأسا على عقب. يتساءل: كيف يمكن لدولة لا تعطي الله حقه (من عبادة وطاعة) أن تكون عادلة؟

•الدول الوثنية: لا يمكن أن تكون عادلة بالمعنى الحقيقي، لأنها لا تعبد الإله الحقيقي.

•الاقتباس الشهير: "ما هي الممالك بدون عدالة إلا عصابات كبيرة من اللصوص؟" (Remota itaque iustitia quid sunt regna nisi magna latrocinia?). بهذا، يضع أوغسطين معيارا أخلاقيا عاليا جدا لتقييم الدول.

2. القانون عند أوغسطين

يميز أوغسطين بين ثلاثة أنواع من القوانين:

نوع القانون	التعريف	المصدر
القانون الأزلي (Lex Aeterna)	العقل الإلهي أو مشيئة الله التي تحكم الكون بأسره	الله
القانون الطبيعي (Lex Naturalis)	انعكاس القانون الأزلي في قلب الإنسان وعقله، يدفعه نحو الخير	الطبيعة البشرية (مخلوقة من الله)
القانون الوضعي (Lex Temporalis)	القانون الذي يضعه البشر لتنظيم المجتمع	السلطة البشرية

شرط صحة القانون الوضعي: يجب أن يكون متوافقا مع القانون الطبيعي والأزلي ليكون عادلا وملزما. إذا تعارض قانون الدولة مع قانون الله، فإن طاعة الله واجبة.

خامسا: نظرية الحرب العادلة (Just War Theory)

يعتبر أوغسطين المؤسس الحقيقي لنظرية الحرب العادلة في الفكر الغربي. فقد وضع الأسس الأخلاقية التي تحدد متى تكون الحرب مشروعة ومتى تكون إثما.

شروط الحرب العادلة عند أوغسطين:

1. السلطة الشرعية (Legitimate Authority): تُعلن الحرب من قبل سلطة سياسية شرعية فقط (الحاكم، الإمبراطور)، وليس من قبل أفراد أو جماعات خاصة.
2. السبب العادل (Just Cause): يجب أن يكون هناك سبب عادل للحرب، مثل:

•رد العدوان •استرداد حق مسلوب •معاقبة ظلم خطير

3. النية الصحيحة (Right Intention): الهدف من الحرب يجب أن يكون إقامة السلام والعدل، وليس الانتقام أو الطمع أو المجد.
4. الوسائل المتناسبة (Proportionality): عدم استخدام عنف مفرط أو وحشية لا ضرورة لها. يجب أن تكون الوسائل متناسبة مع الأهداف.

هذه النظرية ستتطور لاحقا على يد توما الأكويني وغيره، وستظل مرجعا أساسيا في القانون الدولي حتى يومنا هذا.

المحور الثالث: العصور الوسطى المبكرة (القرون 6–11 م)

أولا: الخصائص العامة للفترة

بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية عام 476 م، دخلت أوروبا في فترة طويلة من الاضطراب والتحول، عُرفت بـ"العصور المظلمة" أو "العصور الوسطى المبكرة". تميزت هذه الفترة بعدة خصائص:

1.الفوضى السياسية: سقوط روما، الغزوات البربرية (القوط، الوندال، الفرنجة)، تفكك السلطة المركزية، وانقسام أوروبا إلى ممالك وإقطاعيات صغيرة متنازعة.

2.صعود الكنيسة: في خضم هذه الفوضى، كانت الكنيسة المؤسسة الوحيدة المنظمة والمستقرة والعابرة للحدود. أصبحت مرجعاً أخلاقياً وسياسياً واجتماعياً.

3.النظام الإقطاعي (Feudalism): توزيع السلطة بين اللوردات الإقطاعيين والملوك، مع علاقات تبعية معقدة.

4.الثيوقراطية (Theocracy): محاولات متكررة لإقامة حكم ديني، أو على الأقل لجعل السلطة السياسية خاضعة للسلطة الدينية.

ثانيا: البابا جلاسيوس الأول (492–496 م) ونظرية السيفين

يعتبر البابا جلاسيوس الأول من أوائل من صاغوا نظريا العلاقة بين السلطتين الروحية والزمنية. في رسالة شهيرة إلى الإمبراطور أناستاسيوس، وضع جلاسيوس ما يُعرف بـ"نظرية السيفين" (Doctrine of Two Swords) أو "نظرية السلطتين".

المبدأ الأساسي:

الله أعطى البشرية سلطتين منفصلتين:

1السلطة المقدسة :(للبابا والكنيسة، وتختص بالأمور الروحية والدينية.

.2السلطة الملكية :(للإمبراطور والملوك، وتختص بالأمور الزمنية والدنيوية.

العلاقة بينهما:

- الاستقلالية: كل سلطة مستقلة في مجالها الخاص.

•لكن: السلطة الروحية أعلى من السلطة الزمنية، لأن الكهنة سيحاسبون الملوك أمام الله يوم القيامة. فالملوك يخضعون للكنيسة في الأمور الروحية (العقيدة، الأسرار، الأخلاق).

الأهمية التاريخية:

•تأسيس نظري لاستقلال الكنيسة عن السلطة السياسية.

•وضع بذرة الصراع المستقبلي بين البابوية والإمبراطورية حول السيادة.

•هذه النظرية ستتطور لاحقا لتصبح أكثر تطرفا، حيث ستطالب الكنيسة بالسيطرة الكاملة على السلطتين.

ثالثا: النظرية البابوية الثيوقراطية (القرون 11–13)

1. البابا غريغوريوس السابع (1073–1085 م): ذروة الصراع

يعتبر عهد البابا غريغوريوس السابع نقطة تحول حاسمة في الصراع بين البابوية والإمبراطورية. كان غريغوريوس رجلا ذا إرادة حديدية، وسعى بكل قوة لتأكيد سيادة البابا المطلقة على الكنيسة والعالم المسيحي.

أ. قضية تعيين الأساقفة (Investiture Controversy):

نشب صراع حاد بين البابا غريغوريوس والإمبراطور هنري الرابع حول السؤال: من يملك حق تعيين الأساقفة؟

•موقف غريغوريوس: البابا فقط له هذا الحق، لأن الأساقفة هم رجال دين، وتعيينهم شأن روحي.

•موقف هنري: الإمبراطور يعيّن الأساقفة في أراضيه، لأنهم أيضا لوردات إقطاعيون يملكون أراضي ولهم سلطة سياسية.

ب. "إملاءات البابا" (Dictatus Papae – 1075):

أصدر غريغوريوس وثيقة تاريخية تحتوي على 27 مبدأ تؤكد سلطة البابا المطلقة. من أهم هذه المبادئ:

•البابا فوق كل البشر، حتى الأباطرة والملوك.

•البابا يمكنه عزل الأباطرة وحل رعاياهم من واجب الطاعة.

•لا أحد يحاكم البابا، حتى لو أخطأ.

•الكنيسة الرومانية معصومة من الخطأ.

•البابا وحده يمكنه استخدام شارات الإمبراطورية.

ج. نتيجة الصراع: حادثة كانوسا (1077):

وصل الصراع إلى ذروته عندما حرم البابا الإمبراطور كنسيا (Excommunication)، وحل رعاياه من واجب الطاعة له. هذا يعني أن هنري فقد شرعيته السياسية.

اضطر الإمبراطور هنري الرابع، أقوى رجل في أوروبا، إلى القيام برحلة شهيرة إلى قلعة كانوسا في شمال إيطاليا، حيث كان البابا. وقف الإمبراطور ثلاثة أيام في الثلج حافي القدمين يطلب الصفح من البابا! هذه الحادثة رمز قوي لانتصار السلطة الروحية على السلطة الزمنية.

2. البابا إنوسنت الثالث (1198–1216 م): ذروة السلطة البابوية

يعتبر عهد البابا إنوسنت الثالث ذروة السلطة البابوية في التاريخ. كان إنوسنت رجلا بارعا في السياسة والدبلوماسية، ومارس نفوذا هائلا على ملوك أوروبا.

أ. البابا "نائب المسيح": ادعى إنوسنت أنه ليس فقط خليفة القديس بطرس، بل نائب المسيح نفسه على الأرض (Vicarius Christi). هذا اللقب يعطيه سلطة شبه إلهية.

ب. نظرية الشمس والقمر: استخدم إنوسنت تشبيها فلكيا: البابا كالشمس، والإمبراطور كالقمر الذي يستمد نوره من الشمس. بمعنى أن السلطة الزمنية تستمد شرعيتها من السلطة الروحية.

ج. السلطة المباشرة والسلطة غير المباشرة:

•مباشرة في الأمور الروحية: البابا له سلطة مطلقة ومباشرة في كل ما يتعلق بالدين والعقيدة والأخلاق.

•غير مباشرة في الأمور الزمنية (Ratione Peccati – بسبب الخطيئة): البابا يمكنه التدخل في الشؤون السياسية إذا كانت هناك قضية أخلاقية أو دينية، أو إذا أخطأ الحاكم.

د. سلطات البابا الفعلية عند إنوسنت:

•تتويج الأباطرة وعزلهم.

•إعلان الحروب الصليبية وتمويلها.

•حل رعايا الملك من واجب الطاعة إذا كان ظالماً أو كافراً.

•التدخل في النزاعات السياسية بين الملوك والحكم فيها.
•فرض الحصار الكنسي (Interdict) على دول بأكملها، بحيث تُمنع فيها جميع الطقوس الدينية.

رابعا: النظرية الإمبراطورية (المقاومة للثيوقراطية البابوية)

في مواجهة هذه الادعاءات البابوية الواسعة، طور مفكرو الإمبراطورية نظريات مضادة للدفاع عن استقلالية السلطة الزمنية.

1. مفهوم "الإمبراطورية الرومانية المقدسة":

•الفكرة: إحياء الإمبراطورية الرومانية تحت راية المسيحية.
•شارلمان (800 م): تتويجه إمبراطورا من قبل البابا ليو الثالث كان حدثا رمزيا. لكن الفكرة كانت أن الإمبراطور هو حامي المسيحية، نظير البابا وليس تابعا له.

2. حجج الإمبراطورية:

•المصدر الإلهي المباشر: الإمبراطور يستمد سلطته من الله مباشرة، وليس من البابا. فكما أن البابا خليفة بطرس، فإن الإمبراطور خليفة قياصرة روما المسيحيين.
•"أعطوا ما لقيصر لقيصر": هذا النص الإنجيلي يثبت أن للإمبراطور مجالاً مستقلاً لا يخضع للكنيسة.
•الضرورة السياسية: الإمبراطورية ضرورية للسلام والنظام في العالم المسيحي، ولا يمكن أن تعمل إذا كانت تابعة للبابا.

المحور الرابع: إحياء الفلسفة الأرسطية (القرن 12–13 م)

أولا: السياق الفكري والتحدي الفلسفي

بحلول القرن الثاني عشر والثالث عشر الميلادي، كانت أوروبا على موعد مع ثورة فكرية هائلة، تمثلت في إعادة اكتشاف فلسفة أرسطو.

1. المشكلة الفكرية القائمة:

•الفكر الأوغسطيني السائد: كان الفكر المسيحي، المتأثر بأوغسطين، متشائما تجاه السياسة والعالم الأرضي.

•الدولة "ضرورة شر": الدولة نشأت بسبب الخطيئة، وليست خيرا في ذاتها.

•الحياة الأرضية مجرد عبور: الدنيا ليست إلا ممرا مؤقتا نحو الآخرة، ولا قيمة حقيقية لها.

هذه النظرة كانت تؤدي إلى نوع من الزهد السياسي وعدم الاهتمام بتطوير الفكر السياسي.

2. التحول: عودة أرسطو

•الترجمات العربية واليونانية: في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، بدأت كتابات أرسطو تعود إلى أوروبا عبر طريقين:

•الأندلس (إسبانيا الإسلامية): حيث تُرجمت أعمال أرسطو من العربية إلى اللاتينية، مصحوبة بشروحات الفلاسفة المسلمين العظام مثل ابن سينا وابن رشد.

•بيزنطة: حيث حُفظت النصوص اليونانية الأصلية.

•فلسفة أرسطو المختلفة: قدم أرسطو رؤية مختلفة تماما:

•الإنسان "حيوان سياسي بطبعه" (Zoon Politikon).

•الدولة طبيعية وخيّرة، وليست نتيجة للخطيئة.

•الحياة السياسية جزء من تحقيق الكمال الإنساني.

3. التحدي الفكري:

كيف يمكن التوفيق بين أرسطو والمسيحية؟ كيف نجمع بين:

•نظرة أرسطو المتفائلة للطبيعة والعقل والسياسة؟

•والنظرة المسيحية التي تؤكد على الخطيئة والنعمة والخلاص الأخروي؟

هذا التحدي هو الذي سيتصدى له القديس توما الأكويني ببراعة منقطعة النظير.

ثانيا: القديس ألبرتوس ماغنوس (1200–1280 م) – الممهد

قبل توما الأكويني، كان هناك أستاذه العظيم ألبرتوس ماغنوس (ألبرت الكبير)، الذي يعتبر من أوائل من حاولوا التوفيق بين أرسطو والمسيحية بشكل منهجي.

•كان ألبرتوس عالما موسوعيا، متخصصا في الفلسفة والعلوم الطبيعية.

•أكد على قيمة العقل والطبيعة كمصادر للمعرفة، إلى جانب الوحي.

•مهّد الطريق لتلميذه توما الأكويني ليبني صرحه الفكري العظيم.

المحور الخامس: القديس توما الأكويني (1225–1274 م)

القديس توما الأكويني، يمثل ذروة الفلسفة المدرسية (Scholasticism)، وهي الحركة الفكرية التي سادت الجامعات الأوروبية في العصور الوسطى العليا.

أولا: المشروع الفكري لتوما الأكويني

1. الهدف الكبير: التوليف الشامل

كرّس توما حياته لمشروع فكري ضخم:

- التوليف بين العقل (أرسطو) والإيمان (أوغسطين)
- التوليف بين الطبيعة والنعمة
- التوليف بين الفلسفة (اليونانية) واللاهوت (المسيحي)

2. المبدأ الأساسي: النعمة تكمل الطبيعة

المبدأ المحوري في فكر توما هو: "النعمة لا تلغي الطبيعة، بل تكملها" (Gratia non tollit naturam sed perficit). ماذا يعني هذا؟

- الطبيعة (العقل، الدولة، الحياة الأرضية) لها قيمة في ذاتها، لأنها من خلق الله.
- النعمة (الوحي، الكنيسة، الخلاص) لا تأتي لتدمير الطبيعة أو إلغائها، بل لترفعها إلى مستوى أعلى.
- إذن: العقل والإيمان، الفلسفة واللاهوت، الدولة والكنيسة، كلها تعمل معاً في انسجام.

هذا المبدأ سيكون له آثار عميقة على نظرية توما السياسية.

ثانيا: نظرية القانون عند توما الأكويني – البناء الهرمي المتكامل

تعتبر نظرية القانون عند توما من أروع إسهاماته الفكرية، وأكثرها تأثيرا على الفكر القانوني الغربي حتى يومنا هذا.

1. تعريف القانون

يعرّف توما القانون بأنه: "أمر من العقل من أجل الخير العام، يصدره من يتولى رعاية المجتمع، ويتم إعلانه" لاحظ العناصر الأربعة في هذا التعريف:

1. أمر من العقل: القانون ليس مجرد إرادة تعسفية، بل هو نتاج التفكير العقلاني.

2.من أجل الخير العام: الغاية من القانون هي مصلحة المجتمع ككل، وليس مصلحة الحاكم.

3.يصدره من يتولى رعاية المجتمع: السلطة الشرعية.

4.يتم إعلانه: القانون يجب أن يكون معلوما للناس ليكون ملزماً.

2. التقسيم الرباعي للقانون

يقسم توما القانون إلى أربعة أنواع مترابطة في بناء هرمي متكامل:

أ. القانون الأزلي (Lex Aeterna):

•التعريف: العقل الإلهي الذي يحكم الكون بأسره. إنه الخطة الإلهية للخلق، القانون الذي وضعه الله لتنظيم كل المخلوقات.

•المعرفة: غير معروف بالكامل للبشر، لأن عقل الله يفوق عقل الإنسان. لكن يمكن معرفة جزء منه من خلال الوحي والعقل.

•المكانة: هو القانون الأعلى، مصدر كل القوانين الأخرى.

ب. القانون الطبيعي (Lex Naturalis):

•التعريف: "مشاركة المخلوق العاقل في القانون الأزلي" بمعنى أن الله غرس في طبيعة الإنسان العاقل انعكاسا للقانون الأزلي.

•كيف نعرفه؟ من خلال العقل الطبيعي (الفطرة). لا نحتاج إلى وحي لمعرفة القانون الطبيعي.

•محتواه: المبادئ الأخلاقية الأساسية التي يدركها كل إنسان عاقل:

1.المبدأ الأول والأساسي: "افعل الخير، تجنب الشر" (

2.حفظ الحياة: الميل الطبيعي للحفاظ على الذات.

3.التناسل وتربية الأولاد: الميل الطبيعي لحفظ النوع.

4.معرفة الحقيقة: الميل الطبيعي لمعرفة الله والحقيقة.

5.العيش في مجتمع: الميل الطبيعي للحياة الاجتماعية والسياسية.

•أهمية القانون الطبيعي:

•عالمي: ينطبق على جميع البشر في كل زمان ومكان، حتى غير المسيحيين.

•ثابت: لا يتغير، لأنه متجذر في الطبيعة البشرية التي خلقها الله.

•معروف بالعقل: يمكن للإنسان معرفته دون حاجة إلى وحي.

ج. القانون الإلهي (Lex Divina):

•التعريف: القانون الموحى به في الكتاب المقدس (العهد القديم والعهد الجديد).

•لماذا نحتاجه؟ إذا كان القانون الطبيعي معروفا بالعقل، فلماذا نحتاج إلى الوحي؟ يجيب توما:

1.لتوجيهنا نحو الغاية الأخروية: القانون الطبيعي يوجهنا نحو السعادة الأرضية، لكن الوحي يوجهنا نحو الخلاص الأبدي.

2.لتوضيح ما قد يكون غامضا: بعض تفاصيل القانون الطبيعي قد تكون غامضة، فيوضحها الوحي.

3.لأن العقل البشري قد يخطئ: بسبب الخطيئة والأهواء، قد يخطئ الإنسان في فهم القانون الطبيعي، فيصححه الوحي.

د. القانون الوضعي / البشري (Lex Humana):

•التعريف: القوانين التي يضعها البشر (الحكام، البرلمانات) لتنظيم تفاصيل الحياة في المجتمع.

•شرعيته: القانون الوضعي يجب أن يكون مستمداً من القانون الطبيعي. إذا تعارض معه، فهو ليس قانوناً حقيقياً.

•قانون ظالم: يقول توما القولة الشهيرة: "القانون الظالم ليس قانوناً، بل فساد للقانون"

3. نظرية القانون الظالم: متى يجب العصيان؟

يطرح توما سؤالا مهما: متى يكون القانون ظالما؟ وهل يجب طاعته؟

أ. متى يكون القانون ظالما؟

القانون يكون ظالما في الحالات التالية:

1.يتعارض مع القانون الطبيعي: مثل قانون يأمر بقتل الأبرياء أو عبادة الأوثان.

2.يتعارض مع الصالح العام: مثل قانون يخدم مصلحة الحاكم الشخصية فقط.

3.يضعه حاكم غير شرعي: ليس له سلطة قانونية.

4.يوزع الأعباء بشكل غير عادل: مثل فرض ضرائب فادحة على الفقراء وإعفاء الأغنياء.

ب. هل يجب طاعة القانون الظالم؟

جواب توما دقيق ومعقد:

1.إذا تعارض مع القانون الطبيعي أو الإلهي: لا طاعة له. يجب عصيانه، حتى لو أدى ذلك إلى العقوبة (الاستشهاد).

2.إذا كان ظالما لكن لا يأمر بالشر: (مثل ضريبة غير عادلة) قد نطيعه لتجنب الفتنة والفوضى التي قد تنتج عن العصيان، إذا كان الضرر المترتب على العصيان أكبر من الضرر الناتج عن الطاعة.

3.الموازنة: يجب الموازنة بين إثم التعاون مع الظلم وإثم التسبب في الفوضى.

ثالثاً: نظرية الدولة والسياسة عند توما الأكويني

1. طبيعية الدولة: ثورة على أوغسطين

هنا يحدث الانقلاب الفكري الكبير. يرفض توما نظرة أوغسطين، ويتبنى نظرة أرسطو.

الموضوع	أوغسطين	توما الأكويني
أصل الدولة	نتيجة الخطيئة الأصلية	طبيعية، من طبيعة الإنسان الاجتماعية
قيمة الدولة	ضرورة شر	خير في ذاتها
في الجنة	لم تكن هناك دولة	حتى في الجنة كان سيكون نظام سياسي (بدون قسر)
وظيفة الدولة	العقاب وكبح الشر	تحقيق الخير المشترك والحياة الفاضلة

حجج توما:

1.الإنسان بطبعه اجتماعي وسياسي (أرسطو): الإنسان لا يستطيع أن يعيش وحده، بل يحتاج إلى الآخرين لتلبية احتياجاته المادية والروحية.

2.الإنسان يحتاج للتعاون لتحقيق الكمال: لا يمكن للفرد وحده أن يحقق كماله الإنساني (العقلي، الأخلاقي، الروحي). يحتاج إلى المجتمع والدولة.

3.الدولة تحقق خيرا لا يستطيع الفرد تحقيقه: الدولة توفر الأمن، العدالة، التعليم، البنية التحتية، وكل ما يحتاجه المجتمع للازدهار.

إذن، الدولة عند توما ليست شرا، بل خير طبيعي أراده الله للإنسان.

2. الغاية من الدولة: الصالح العام (Bonum Commune)

أ. ما هو الصالح العام؟

الصالح العام ليس:

•مجرد مجموع مصالح الأفراد (النفعية).

•ولا السلام والأمن فقط (كما عند أوغسطين).

الصالح العام هو:

•الحياة الفاضلة للمواطنين: خلق الظروف التي تمكّن المواطنين من تحقيق كمالهم الإنساني، وممارسة الفضائل.

•لكن ليس الخلاص الأخروي: هذا من اختصاص الكنيسة، وليس الدولة.

ب. التمييز بين غايتين:

•الغاية الطبيعية (Natural End): الحياة الفاضلة والسعادة على الأرض. الدولة تساعد على تحقيقها.

•الغاية الفوق طبيعية (Supernatural End): الخلاص الأبدي ورؤية الله في السماء. الكنيسة تقود إليها.

3. أشكال الحكم: تصنيف أرسطو مع تفضيل النظام المختلط

يتبنى توما تصنيف أرسطو الشهير:

أ. الأشكال الصالحة (تحكم للصالح العام):

1.الملكية (Monarchy): حكم الواحد الفاضل للصالح العام.

2.الأرستقراطية (Aristocracy): حكم الأفضلين (النبلاء، العلماء) للصالح العام.

3.الجمهورية/البوليتيا (Polity): حكم الكثرة (الشعب) للصالح العام.

ب. الأشكال الفاسدة (تحكم للمصلحة الخاصة):

1.الطغيان (Tyranny): حكم الواحد لمصلحته الشخصية.

2.الأوليغارشية (Oligarchy): حكم الأقلية الغنية لمصلحتهم.

3.الديمقراطية/الغوغائية (Democracy/Mob Rule): حكم الكثرة لمصلحتهم، دون مراعاة العدالة.

ج. أفضل الأنظمة عند توما:

•نظرياً: يفضل توما الملكية، لأنها:

•الأكثر شبها بحكم الله الواحد للكون.

•الأكثر قدرة على تحقيق الوحدة والسلام.

•كل شيء في الطبيعة له رأس واحد (الجسم له رأس، الأسرة لها أب، الكون له إله واحد).

•عمليا: يفضل توما النظام المختلط (Mixed Regime)، الذي يجمع بين أفضل عناصر الأنظمة الثلاثة الصالحة:

•عنصر ملكي: ملك واحد على رأس الدولة (لضمان الوحدة والفعالية).

•عنصر أرستقراطي: مجلس من النبلاء والعلماء وأهل الفضيلة يساعدون الملك.

•عنصر ديمقراطي: اختيار الحاكم ومجلسه يتم من قبل الشعب أو ممثليه، وللشعب دور في الحكم.

هذا النظام المختلط هو الأكثر استقرارا، لأنه:

•يجمع مزايا الأنظمة الثلاثة.

•يضمن مشاركة جميع فئات المجتمع.

•يمنع انحراف أي نظام إلى شكله الفاسد.

4. حق مقاومة الطاغية: نظرية حذرة ومعقدة

يطرح توما سؤالا خطيرا: متى يكون الحاكم طاغية؟ وهل يجوز مقاومته؟

أ. متى يكون الحاكم طاغية؟

1. يحكم لمصلحته الشخصية، لا الصالح العام.

2. ينتهك القانون الطبيعي بشكل صارخ.

3. يسيء استخدام سلطته ويظلم الشعب.

ب. هل يجوز مقاومته؟

جواب توما حذر ومعقد، يميز بين مستويات المقاومة:

المستوى الأول: المقاومة السلبية

•عدم التعاون مع الأوامر الشريرة.

•هذا واجب دائماً، حتى لو أدى إلى الاستشهاد.

المستوى الثاني: المقاومة الدستورية

•إذا كانت هناك آليات قانونية لعزل الطاغية (مثل مجلس النبلاء، أو قانون يحدد صلاحيات الملك) ← يجب استخدامها.

المستوى الثالث: المقاومة المسلحة / الثورة

هنا يكون توما حذراً جداً. يضع شروطاً صارمة:

1. الطغيان شديد ومستمر: ليس مجرد خطأ عابر.
2. لا توجد وسائل أخرى: استنفاد كل الوسائل السلمية.
3. المقاومة من قبل سلطة شرعية: (مثل مجلس النبلاء، أو ممثلي الشعب) وليس من قبل أفراد عاديين.
4. احتمال النجاح كبير: لا فائدة من ثورة محكوم عليها بالفشل.
5. الضرر المتوقع من المقاومة أقل من ضرر استمرار الطغيان: يجب الموازنة.

تحذيرات توما:

•الثورات غالبا تؤدي لفوضى أكبر من الطغيان نفسه.

•قد تأتي بطاغية أسوأ من السابق.

•الصبر غالبا أفضل من المقاومة العنيفة.

ج. قتل الطاغية (Tyrannicide):

•توما يميل لرفضه، لأنه قد يفتح باب الفوضى.

•ولأن الحكم النهائي على الحاكم لله في الآخرة.

رابعا: العلاقة بين الكنيسة والدولة عند توما

1. استقلالية المجالين

توما أكثر توازناً من الثيوقراطيين المتطرفين (مثل إنوسنت الثالث):

أ. مجال الدولة:

•الخير الزمني، السلام، العدالة الأرضية، الرفاهية المادية.

•الحاكم السياسي مستقل في مجاله.

•له سلطة من الله مباشرة (وليس عبر البابا).

ب. مجال الكنيسة:

•الخير الروحي، الخلاص الأخروي، الأسرار، العقيدة.

•الكنيسة مستقلة في مجالها.

•لها سلطة من المسيح مباشرة.

2. علو الروحي على الزمني: لكن بحذر

مع ذلك، يقول توما:

•الغاية الروحية أعلى من الغاية الزمنية: الخلاص الأبدي أهم من الرفاهية الأرضية.

•إذن: الكنيسة أعلى من الدولة في الترتيب الهرمي.

لكن هذا لا يعني:

•أن البابا يحكم العالم سياسياً بشكل مباشر.

•بل يعني: في حالات التعارض بين الروحي والزمني، الروحي يُقدّم.

3. نظرية السلطة غير المباشرة (Potestas Indirecta)

هذه هي النظرية التي طورها توما لتنظيم العلاقة:

•البابا ليس حاكما سياسيا مباشرا: ليس من وظيفته إدارة الشؤون الدنيوية.

•لكن له حق التدخل غير المباشر في السياسة عندما:

1. تكون هناك قضية أخلاقية أو روحية.
2. يخطئ الحاكم في أمور الإيمان أو الأخلاق.
3. يهدد سلوك الحاكم خلاص الأرواح.

•مثال:

•إذا أمر ملك بعبادة الأوثان ⟵ البابا يتدخل ويحرمه.

•لكن البابا لا يقرر السياسة الاقتصادية أو العسكرية للمملكة.

خامسا: الملكية والعدالة الاقتصادية

1. نظرية الملكية الخاصة

السؤال: هل الملكية الخاصة طبيعية أم لا؟

جواب توما:

•بالقانون الطبيعي الأولي: كل شيء كان مشتركا (كما في الجنة).

•لكن القانون الطبيعي يسمح بالملكية الخاصة بعد السقوط.

لماذا؟

1.الناس يهتمون بممتلكاتهم الخاصة أكثر من الممتلكات المشتركة.

2.تنظيم أفضل للموارد وتجنب الفوضى.

3.تجنب النزاعات حول من يستخدم ماذا.

لكن مع شرط مهم جداً:

"الاستخدام يجب أن يكون مشتركاً" (Usus communis).

ماذا يعني هذا؟

•يمكنك أن تملك، لكن يجب أن تشارك مع المحتاجين.

•الفائض عن حاجتك هو حق للفقراء، وليس مجرد صدقة اختيارية.

•في حالة الضرورة القصوى، السرقة للبقاء على قيد الحياة ليست خطيئة! لأن الحفاظ على الحياة أولى من احترام الملكية.

2. نظرية السعر العادل (Just Price)

•السعر يجب أن يعكس القيمة الحقيقية للسلعة.

•الاحتكار والغش محرمان.

•التجارة مشروعة إذا خدمت الصالح العام وكانت عادلة.

3. الربا (Usury)

•توما حرّم الربا (إقراض المال بفائدة).

•الحجة: المال لا ينتج مالا بذاته (على عكس الأرض التي تنتج محصولا).

•لكن أجاز: الشراكة في الربح والخسارة (المضاربة).

سادسا: الحرب والسلام: تطوير نظرية الحرب العادلة

طوّر توما نظرية الحرب العادلة التي بدأها أوغسطين، وجعلها أكثر دقة وتفصيلاً.

شروط الحرب العادلة عند توما:

1. السلطة المختصة (Legitimate Authority):

•فقط الحاكم الشرعي (الملك، الإمبراطور) يعلن الحرب.

•ليس الأفراد أو الجماعات الخاصة أو العصابات.

2. السبب العادل (Just Cause):

•رد عدوان.

•استرداد حق مسلوب.

•عقاب ظلم خطير لا يمكن معالجته بطرق أخرى.

3. النية الصحيحة (Right Intention):

•الهدف: إقامة السلام والعدل.

•ليس: الانتقام، الطمع، التوسع، المجد.

4. الملاذ الأخير (Last Resort):

•استنفاد كل الوسائل السلمية (المفاوضات، التحكيم).

5. احتمال النجاح (Probability of Success):

•لا فائدة من حرب خاسرة حتماً، لأنها تسبب دماراً بلا طائل.

6. التناسب (Proportionality):

•الخير المتوقع من الحرب يجب أن يكون أكبر من الشر المتوقع.

•الوسائل المستخدمة يجب أن تكون متناسبة مع الأهداف.

7. حماية المدنيين:

•لا يجوز قتل الأبرياء عمداً.

•التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

خلاصة المقارنة: أوغسطين vs توما الأكويني

الموضوع	أوغسطين (354-430)	توما الأكويني (1225-1274)
طبيعة الدولة	نتيجة الخطيئة، شر لا بد منه	طبيعية وخيّرة، من طبيعة الإنسان الاجتماعية
غاية الدولة	ضبط الشر، السلام المؤقت	الصالح العام، الحياة الفاضلة

النظرة للسياسة	متشائمة	متفائلة نسبياً
العقل	ضعيف بسبب الخطيئة	قادر على معرفة الحقيقة
الطبيعة	فاسدة بسبب السقوط	خيّرة (خلقها الله)
القانون الطبيعي	موجود لكن غامض	واضح ومعروف بالعقل
العدالة الأرضية	مستحيلة تماماً	ممكنة نسبياً
الكمال البشري	في الآخرة فقط	يبدأ في الدنيا ويكتمل في الآخرة
الفلسفة اليونانية	حذر منها (أفلاطون)	يستخدمها بكثرة (أرسطو)
التأثير	سيطر على العصور الوسطى المبكرة (800 سنة)	سيطر على العصور الوسطى المتأخرة وما بعدها

المحاضرة 06 : الفكر السياسي الإسلامي القديم

مقدمة:

يمثل الفكر السياسي الإسلامي حقلا واسعا، تشكل عبر قرون من التفاعل بين النص الديني المؤسس (القرآن والسنة) والواقع التاريخي المتغير للمجتمعات الإسلامية. تمتد هذه المحاضرة لتغطي الفترة الكلاسيكية لهذا الفكر، منذ وفاة النبي محمد ﷺ عام 632 ميلادي، والتي دشنت أولى الإشكاليات السياسية الكبرى في تاريخ الإسلام، وحتى القرن الرابع عشر الميلادي، الذي شهد ذروة النضج الفكري مع العلامة ابن خلدون.

السياق التاريخي: المراحل الكبرى

مر الفكر السياسي الإسلامي بمراحل تاريخية كبرى، شكلت كل منها منعطفاً في تطوره. في عصر الخلفاء الراشدين (632-661م)، وُلد مفهوم "الخلافة" وتطبيقاته الأولى من خلال تجارب أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم. تعتبر هذه الفترة النموذج المثالي الذي سعى المفكرون المسلمون لاحقا لاستلهامه. لم تكن هذه الفترة خالية من الصراعات، فقد شهدت أول أزمة سياسية كبرى في سقيفة بني ساعدة، وانتهت بالفتنة الكبرى التي أدت إلى انقسامات عميقة في الأمة.

ثم جاء العصر الأموي (661-750م)، الذي شهد تحول الخلافة من نظام قائم على الشورى والبيعة إلى نظام وراثي، هذا التحول أثار جدلاً فقهياً وسياسياً واسعاً، وأدى إلى ظهور حركات معارضة مثل الخوارج والشيعة.

في العصر العباسي (750-1258م)، بلغ الفكر السياسي ذروته. دُوّنت في هذا العصر أهم المؤلفات في "الأحكام السلطانية" والفلسفة السياسية، بالتزامن مع وصول الدولة العباسية إلى أوج قوتها في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين، ثم تفككها التدريجي مع ظهور الدويلات المستقلة والغزوات الخارجية (الصليبيون والمغول).

أخيرا، جاءت فترة التفكك والإمارات المستقلة، حيث ضعفت الخلافة العباسية وأصبحت رمزية، بينما سيطر السلاجقة والأيوبيون والمماليك على السلطة الفعلية. في هذه الفترة، ظهرت نظريات "الضرورة" و"الإمارة بالاستيلاء" لتبرير الواقع السياسي الجديد.

الخصائص المميزة للفكر السياسي الإسلامي

يتميز الفكر السياسي الإسلامي بعدة خصائص جوهرية تميزه عن غيره من التقاليد الفكرية:

أولا: الارتباط الوثيق بالنص الديني: يعتبر القرآن والسنة المصدر الأعلى للتشريع والموجه الأساسي للفكر السياسي. هذا لا يعني أن الفكر السياسي الإسلامي كان مجرد تفسير للنصوص، بل كان عملية معقدة من الاجتهاد والاستنباط والتأويل، تأخذ في الاعتبار المقاصد الشرعية والمصالح المرسلة.

ثانيا: التفاعل الدائم مع الواقع: لم يكن الفكر السياسي الإسلامي تنظيرا مجردا في برج عاجي، بل كان في حالة جدل دائم مع الواقع السياسي، محاولا إما تبريره (كما فعل الماوردي والغزالي) أو إصلاحه (كما فعل ابن تيمية). هذا التفاعل أدى إلى تطور مستمر في النظريات السياسية.

ثالثا: الانفتاح على الفلسفات الأخرى: خاصة الفلسفة اليونانية (أفلاطون وأرسطو)، التي دخلت إلى العالم الإسلامي عبر الترجمات في العصر العباسي، وأثرت بعمق في تيار الفلسفة السياسية الإسلامية، كما نرى عند الفارابي وابن سينا وابن رشد.

رابعا: التنوع المذهبي: أدى الانقسام المبكر حول قضية الإمامة إلى ظهور مدارس فكرية متباينة (سنية، شيعية، خارجية، معتزلية)، لكل منها رؤيتها الخاصة لطبيعة السلطة وشروطها وحدودها.

المحور الأول: الأسس النظرية والمفاهيم المحورية

أولا: المصادر الأساسية للفكر السياسي الإسلامي

استند الفكر السياسي الإسلامي إلى أربعة مصادر أساسية:

1. القرآن الكريم: تضمن القرآن آيات عديدة شكلت الإطار العام للحكم والسياسة. من أبرزها آيات الشورى، مثل قوله تعالى: "وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ" (الشورى: 38)، وقوله: "وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ" (آل عمران: 159). وآيات الطاعة، مثل: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ" (النساء: 59). وآيات العدل، مثل: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ" (النساء: 58).

2. السنة النبوية: قدمت السنة النبوية، القولية والفعلية، تفصيلا عمليا لمبادئ الحكم. من الأحاديث المهمة في هذا الباب: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"، و"من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه". كما قدمت سيرة النبي ﷺ في إدارة شؤون الدولة في المدينة نموذجا عمليا للحكم الإسلامي.

3. التجربة التاريخية: شكلت تجربة الخلافة الراشدة، وخاصة أحداث سقيفة بني ساعدة وطرق اختيار الخلفاء الأربعة، مصدراً تاريخياً وعملياً استلهم منه الفقهاء والمفكرون نظرياتهم. فقد رأوا في هذه التجربة تطبيقاً عملياً لمبادئ الشورى والبيعة والعدل.

4. الإجماع والاجتهاد: لعب إجماع الصحابة واجتهادات العلماء دوراً حاسماً في تطوير النظرية السياسية، خاصة في المسائل التي لم يرد فيها نص صريح من القرآن أو السنة، مثل تفاصيل نظام الحكم وشروط الخليفة وآليات اختياره.

ثانيا: المفاهيم الأساسية

المفهوم	التعريف والأهمية
الخلافة (Caliphate)	المفهوم المركزي لدى أهل السنة والجماعة. الخلافة تعني "خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به"، كما عرفها الماوردي. الخليفة هو نائب عن النبي ﷺ في إدارة شؤون الأمة الدينية والدنيوية. ليس للخليفة سلطة تشريعية مطلقة، فهو مقيد بالشريعة، لكن له سلطة تنفيذية وقضائية واسعة.
الإمامة (Imamate)	المفهوم المحوري لدى الشيعة. الإمامة منصب إلهي، والإمام معصوم من الخطأ والذنب، ومنصوص عليه من قبل الله ورسوله أو من قبل الإمام الذي سبقه. الإمام يجمع بين السلطتين الدينية (التفسير المعصوم للشريعة) والزمنية (الحكم السياسي). عند الشيعة الاثني عشرية، هناك اثنا عشر إماماً معصوما، آخرهم الإمام المهدي الغائب.
البيعة (Bay'ah)	العقد السياسي بين الحاكم (الخليفة) والمحكومين (الأمة أو ممثليها من أهل الحل والعقد). تتضمن البيعة التزاما من الحاكم بتطبيق الشريعة والعدل والدفاع عن الأمة، والتزاما من المحكومين بالسمع والطاعة في المعروف. البيعة عقد ملزم للطرفين، وإذا نقضه أحدهما سقطت شرعيته.

الشورى (Consultation)	مبدأ إسلامي أساسي يعني مشاورة أهل العلم والخبرة (أهل الحل والعقد) في الأمور العامة. استند الفقهاء إلى آيات قرآنية وسيرة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين. هناك خلاف حول مدى إلزامية الشورى للحاكم: هل هي ملزمة أم استشارية فقط؟ الرأي الراجح أنها ملزمة في الأمور المهمة.
أهل الحل والعقد	الهيئة التي تمثل الأمة، وتتولى اختيار الخليفة ومبايعته، وتقديم المشورة له في الأمور الكبرى، وفي بعض الحالات عزله إذا خرج عن الشريعة. تتكون عادة من العلماء (الفقهاء والمحدثين) والزعماء (القادة العسكريون) ووجهاء القوم (رؤساء القبائل والأشراف).
العدل	قيمة محورية في الفكر السياسي الإسلامي. العدل هو أساس الحكم، وهو الغاية الأولى من إقامة الدولة. يشمل العدل المساواة أمام القانون، وإنصاف المظلوم، وتوزيع الثروة بشكل عادل، ومحاسبة الحاكم إذا ظلم.
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	واجب ديني على كل مسلم، ويشمل البعد السياسي: نصح الحاكم وتقويمه إذا انحرف. اختلفت المذاهب في حدود هذا الواجب: هل يصل إلى حد الخروج المسلح على الحاكم الظالم؟

المحور الثاني: التطور التاريخي للنظام السياسي الإسلامي

أولا: عصر النبوة (610–632م)

أسس النبي محمد ﷺ في المدينة المنورة أول دولة إسلامية بعد الهجرة عام 622م. لم تكن هذه الدولة مجرد كيان ديني، بل كانت كيانا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا متكاملاً. من أبرز معالم هذه الدولة:

دستور المدينة (الصحيفة): وهي وثيقة تاريخية فريدة نظمت العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع المدني. حددت الصحيفة حقوق وواجبات المهاجرين والأنصار واليهود، وأقرت مبادئ التعايش والدفاع المشترك عن المدينة، والتحاكم إلى النبي ﷺ في النزاعات. هذه الوثيقة تعتبر من أوائل "الدساتير" في التاريخ.

الشورى في الحكم: كان النبي ﷺ يستشير أصحابه في الأمور الدنيوية، كما حدث في غزوة بدر وأحد والخندق. هذا رسّخ مبدأ الشورى كأساس للحكم الإسلامي.

العدل والمساواة: أقام النبي ﷺ مجتمعا قائما على العدل والمساواة، حيث لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى.

ثانيا: سقيفة بني ساعدة والخلافة الراشدة (632–661م)

شكلت وفاة النبي ﷺ عام 632م أول أزمة سياسية كبرى في تاريخ الإسلام. لم يترك النبي نصا صريحا يحدد من يخلفه في الحكم (هذا هو رأي أهل السنة، بينما يرى الشيعة أنه نص على علي بن أبي طالب في حديث الغدير).

أزمة السقيفة: بينما كان علي بن أبي طالب والعباس بن عبد المطلب مشغولين بتجهيز النبي ﷺ للدفن، اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة لاختيار خليفة منهم، وكان مرشحهم سعد بن عبادة. لما علم المهاجرون (أبو بكر وعمر وأبو عبيدة)، ذهبوا إلى السقيفة. دار نقاش حاد، احتج فيه الأنصار بأنهم أصحاب الدار ونصروا الإسلام، واحتج المهاجرون بأنهم أول من آمن وأقرب إلى النبي نسبا. انتهى الأمر بالاتفاق على مبايعة أبي بكر الصديق، استنادا إلى حجج منها قرابته من النبي ﷺ ومكانته في الإسلام وقول النبي: "الأئمة من قريش". ثم تمت البيعة العامة له في المسجد النبوي في اليوم التالي.

تنوع طرق اختيار الخلفاء الراشدين:

الخليفة	طريقة الاختيار	الملاحظات
أبو بكر الصديق (632–634م)	البيعة العامة بعد اجتماع السقيفة	تمت البيعة أولاً من قبل نخبة (أهل الحل والعقد)، ثم البيعة العامة في المسجد.
عمر بن الخطاب (634–644م)	التعيين (العهد) من قبل أبي بكر	استشار أبو بكر كبار الصحابة، ثم عيّن عمر خليفة من بعده. تمت البيعة العامة لعمر بعد وفاة أبي بكر.
عثمان بن عفان (644–656م)	الشورى المقيدة (مجلس الستة)	حدد عمر قبل وفاته ستة من كبار الصحابة (عثمان، علي، طلحة، الزبير، سعد، عبد الرحمن بن عوف)، واختاروا عثمان بعد مشاورات.

علي بن أبي طالب (656-661م)	البيعة العامة بعد مقتل عثمان	بايعه أهل المدينة بعد مقتل عثمان، لكن لم يبايعه معاوية وبعض الصحابة، مما أدى إلى الفتنة.

الفتنة الكبرى: انتهى عصر الخلفاء الراشدين بـ "الفتنة الكبرى"، وهي الحرب الأهلية التي اندلعت بعد مقتل عثمان بن عفان عام 656م. رفض معاوية بن أبي سفيان، والي الشام، مبايعة علي بن أبي طالب، مطالبا بالقصاص من قتلة عثمان أولاً. أدى هذا إلى معركة صفين (657م)، التي انتهت بالتحكيم. رفضت جماعة من أنصار علي التحكيم، وخرجوا عليه، فكانوا أول الخوارج. كما تشكلت جماعة الشيعة (شيعة علي) الذين رأوا أن علي هو الإمام الشرعي بالنص. هذه الأحداث رسخت الانقسامات السياسية والمذهبية في الأمة الإسلامية.

ثالثاً: تحول الخلافة إلى ملك (العصر الأموي والعباسي)

مع تولي معاوية بن أبي سفيان الحكم عام 661م، وتوريثه لابنه يزيد عام 680م، تحولت الخلافة من نظام قائم على الاختيار والشورى إلى نظام وراثي. هذا التحول كان له أثر عميق على الفكر السياسي الإسلامي.

العصر الأموي (661-750م): استمر النظام الوراثي طوال العصر الأموي. ورغم أن الخلفاء احتفظوا باللقب الديني "خليفة المسلمين" أو "أمير المؤمنين"، إلا أن طبيعة الحكم أصبحت أقرب إلى الملكية التقليدية. أثار هذا التحول معارضة واسعة، خاصة من الخوارج والشيعة، الذين رأوا فيه خروجا عن المبادئ الإسلامية.

العصر العباسي (750-1258م): استمر النظام الوراثي في العصر العباسي، لكن مع تطور مؤسسي أكبر. شهد هذا العصر ازدهارا فكريا هائلا، حيث دُوّنت أهم المؤلفات في الفقه السياسي والفلسفة. لكن مع مرور الوقت، ضعفت الخلافة العباسية، وأصبحت رمزية، بينما سيطر القادة العسكريون (البويهيون، السلاجقة، المماليك) على السلطة الفعلية. هذا الواقع دفع الفقهاء إلى تطوير نظريات "الضرورة" و"الإمارة بالاستيلاء" لتبرير الوضع القائم.

المحور الثالث: المدارس الفكرية في السياسة الإسلامية

نشأت عدة مدارس فكرية في الفكر السياسي الإسلامي، كل منها قدمت رؤية مختلفة لطبيعة السلطة وشروطها وحدودها.

1. أهل السنة والجماعة:

تمثل هذه المدرسة الأغلبية في العالم الإسلامي. من أهم أفكارها السياسية:

•الخلافة مؤسسة بشرية ضرورية: رأى جمهور أهل السنة أن الخلافة واجبة شرعا لحفظ الدين والدنيا، لكنها ليست ركنا من أركان الدين (خلافاً للشيعة).

•شرط القرشية: اشترط الجمهور أن يكون الخليفة من قريش، استنادا إلى حديث "الأئمة من قريش". لكن بعض العلماء (كابن خلدون) رأوا أن هذا الشرط كان مرتبطا بالعصبية القرشية في ذلك الوقت، وليس شرطا أبديا.

•الاختيار بالبيعة والشورى: الأصل أن يُختار الخليفة من قبل أهل الحل والعقد، الذين يمثلون الأمة.

•عدم الخروج على الحاكم الظالم: تبنى أهل السنة (خاصة بعد الفتنة الكبرى) مبدأ "الصبر على جور الأئمة"، ورأوا أن الخروج على الحاكم الظالم يؤدي إلى فتنة أكبر من ظلمه. لا يجوز الخروج إلا إذا ظهر من الحاكم "كفر بواح" (كفر صريح).

2. الشيعة (الإمامية)

تختلف الشيعة جذريا عن أهل السنة في مفهوم السلطة:

•الإمامة ركن من أركان الدين: يعتقد الشيعة أن الإمامة ليست مسألة سياسية فقط، بل هي ركن من أركان الإيمان.

•النص والعصمة: الإمام يجب أن يكون معصوما من الخطأ والذنب، ومنصوصا عليه من قبل الله ورسوله أو من قبل الإمام السابق. يعتقد الشيعة الاثنا عشرية أن النبي ﷺ نص على إمامة علي بن أبي طالب في حديث الغدير، وأن هناك اثني عشر إماما معصوما من ذرية علي.

•عدم شرعية الخلفاء الثلاثة: لا يعترف الشيعة بشرعية خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، ويرون أن الخلافة اغتُصبت من علي.

•الغيبة والانتظار: يعتقد الشيعة الاثنا عشرية أن الإمام الثاني عشر (المهدي) غاب عام 874م، وسيعود في آخر الزمان. في فترة الغيبة، تتولى المرجعية الدينية (الفقهاء) بعض وظائف الإمام.

3. الخوارج

ظهرت فرقة الخوارج بعد التحكيم في صفين. من أبرز أفكارهم السياسية:

•"لا حكم إلا لله": رفضوا التحكيم البشري في أمر الخلافة، ورأوا أن الحكم لله وحده.

•المساواة المطلقة: رأوا أن أي مسلم تقي، حتى لو كان عبدا، يمكن أن يكون إماما. رفضوا شرط القرشية.

•الخروج على الحاكم الظالم واجب: أوجبوا الخروج المسلح على الحاكم الذي يرتكب كبيرة أو لا يحكم بما أنزل الله.

•التكفير: كفّروا مرتكب الكبيرة، بما في ذلك الحكام الظالمين، واستحلوا قتالهم.

4. المعتزلة

المعتزلة فرقة كلامية اشتهرت بتقديم العقل، لكن كان لها آراء سياسية مهمة:

•وجوب نصب الإمام بالعقل والشرع: رأوا أن العقل يوجب وجود إمام عادل لحفظ النظام.

•رفض شرط القرشية: ميل بعض المعتزلة إلى رفض شرط القرشية، والاكتفاء بالكفاءة والعدالة.

•وجوب الخروج على الظالم: أوجبوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بما في ذلك الخروج على الحاكم الظالم إذا أمكن ذلك دون فتنة أكبر.

المحور الرابع: نماذج عن الفكر السياسي الإسلامي

أولا: الفكر السياسي عند الفارابي (870م – 950م)

أ– المولد والنشأة: هو أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ بن طرخان، ولد في مدينة فاراب في بلاد الترك، لذلك عرف بالفارابي، غادر مسقط رأسه واتجه إلى العراق ثم مصر فالشام التي توفي بها. عرف بالمعلم الثاني بعد المعلم الأول أرسطو، تأثر بالفلسفة اليونانية خاصة الأفلاطونية منها. من أهم مؤلفاته: آراء أهل المدينة الفاضلة، السياسات المدنية، الجمع بين رأي الحكيمين أفلاطون وأرسطو، رسالة في معاني العقل.

ب– أهم أفكاره السياسية:

في علم السياسة: يطلق على علم السياسة "العلم المدني" أي ساكن المدينة، والسياسة عنده هي أخلاقية بالدرجة الأولى مهمتها البحث عن الأفعال الحسنة كالخير والفضائل التي تمكن الإنسان من تحقيق سعادته في الدنيا والآخرة. فعلم السياسة هو "علم الأشياء التي بواسطتها يتوصل سكان المدن إلى السعادة بفعل المجتمع المدني".

في أصل الدولة: تتطابق فكرته حول أصل ونشأة الدولة مع أرسطو، فيعتبر الإنسان كائن اجتماعي وسياسي بطبعه لا يمكنه العيش بمعزل عن الناس والمجتمع، والحاجة وراء ذلك، فالإنسان لا يستطيع تلبية حاجياته بمفرده، لهذا يحتاج الأفراد إلى تكوين علاقات تعاونية تكاملية فيما بينهم من أجل قضاء حوائجهم.

في أنواع المجتمعات: يقسم الفارابي المجتمعات إلى كاملة وناقصة:

المجتمعات الكاملة :هي التي يتحقق فيها التعاون الاجتماعي بوجه كامل وتنقسم بدورها إلى:

- المجتمعات العظمى: هي مجموعة الأمم والشعوب التي تقوم المعمورة، أي المجتمع الإنساني بأسره حيث تجتمع عدة أمم وتتعاون فيما بينها لتحقيق سعادتها.
- المجتمعات الوسطى: هي مجتمع كل أمة على حدة.

المجتمعات الناقصة :هي التي لا يتحقق فيها التعاون الكامل ولا تستطيع أن تكفي نفسها بنفسها.

- المجتمعات الصغرى: هي مجتمع المدينة وهي أول مراتب الكمال في الاجتماعات البشرية . (اجتماع أهل القرية، أهل المحلة، أهل السكة، أهل أفراد أسرة في منزل).

في المدينة الفاضلة: شبه الفارابي المدينة الفاضلة بالجسد الحي الذي تتعاون وتتناسق وتتماسك أعضاؤه فيما بينها حيث أن كل عضو يقوم بوظيفته حتى تستمر حياة الإنسان، والمدينة الفاضلة هي التي يقصد بالاجتماع فيها التعاون على الأشياء التي تنال بها السعادة الحقيقة، والتعاون بين أهل المدينة يكون بالعقل والفكر. يمثل الفارابي الرئيس في المدينة الفاضلة بالقلب في جسم الإنسان وهو أساس هذه المدينة، وإن كان أفلاطون يرى وجوب أن يكون الحاكم فيلسوفاً، فإن الفارابي يرى بأن الحاكم يجب أن يكون النبي الفيلسوف (الإمام الفيلسوف، بما أن الفارابي هو شيعي المذهب.(

صفات الحاكم في المدينة الفاضلة: على الحاكم أن يتمتع بمجموعة من الصفات الفطرية والمكتسبة.

صفاته الفطرية:

- أن يكون تام الأعضاء وسليم الحواس.
- أن يكون الفهم والتصور والإدراك لكل ما يقال ويدور أمامه.
- أن يكون جيد الحفظ.

- أن يكون ذكياً.
- أن يكون حسن العبارة وقوي اللسان.
- أن يكون محباً للعلم والعلماء والاستفادة.
- أن يكون غير شره في المأكل والمشرب وباقي الشهوات.
- أن يكون محباً للصدق وأهله، مبغضاً للكذب وأهله.
- أن يكون كبير النفس محباً للكرامة.
- أن يكون الدرهم والدينار وسائر أعراض الدنيا هينا عنده.
- أن يكون محباً للعدل وأهله مبغضاً للجور والظلم وأهله.
- أن يكون قوي العزيمة غير خائف ولا ضعيف النفس.

صفاته المكتسبة:

- أن يكون حكيماً.
- أن يكون عالماً حافظاً للشرائع والسنن التي دبرها الأولون للمدينة.
- أن يكون له جودة الاستنباط من فروع الشرائع التي توصل إليها سابقوه.
- أن يكون قادراً على إرشاد أهل المدينة.
- شجاعاً عارفاً بأمور الحرب والإدارة.

يقر الفارابي بأن اجتماع هذه الصفات كلها في شخص واحد أمر صعب، فإن أتيح توفرها في إنسان واحد كان هو الرئيس الأعلى، وإلا فالرئيس هو من تجتمع فيه أكبر عدد من هذه الصفات، وإن لم يوجد ولكن وجد اثنان أحدهما حكيم والآخر فيه بقية الصفات يتوليان معاً الرئاسة، فإذا تفرقت في أكثر من اثنين وكانوا متلائمين كانوا هم الرؤساء الأفاضل. ويرى أن الحكمة من أهم صفات الرئيس الأعلى فإذا لم توجد هذه الصفة في واحد بقيت المدينة الفاضلة بدون رئيس وهو ما يؤدي إلى الهلاك.

في مضادات المدينة الفاضلة:

المدينة الجاهلة :هي التي لم يعرف أهلها الحياة الحقيقية وإن أرشدوا إليها لم يقيموها واعتبروا غاية الحياة في سلامة البدن والتمتع باللذات والانقياد إلى الشهوات، لهذه المدينة أقسام هي:

- مدينة الضرورة: التي يتعاون أهلها من أجل نيل الضروري من الحياة فقط.

- مدينة الخسة: التي يتعاون أهلها على قصد اللذة والتمتع بالمأكل والمشرب والمنكوح واللعب والعزف، غرض هذه المدينة يمكن بلوغه بعد تحصيل الضروري.
- مدينة الكرامة: يعمل أهلها من أجل أن يكرموا بالقول والفعل إما من بعضهم أو من أهل المدن الأخرى.
- مدينة التغلب: يتعاون أهلها من أجل أن يكونوا قاهرين لغيرهم غير مقهورين.
- المدينة الجماعية: يقصد أهلها أن يكونوا أحراراً، كل من فيها يتبع هواه وهي شبيهة بالفوضوية.
- المدينة الضالة: هي التي يوهم رئيسها شعبه بأنه أوحي إليه فيتقدون في الله وفي العقل الفعال آراء فاسدة.

المدينة المبدلة :هي التي كانت آراء أهلها وأفعالهم آراء المدينة الفاضلة إلا أنها تبدلت فاستحالت إلى أفعال فاسدة.

المدينة الفاسقة :هي التي تكون آراء أهلها آراء المدينة الفاضلة وأفعالهم أفعال المدينة الجاهلة.

النوابت (نوائب المدن): موجودة داخل المدينة الفاضلة وهي بمثابة الحشائش الضارة التي تعيق نمو الزرع.

ثانيا: الفكر السياسي عند الماوردي (974م – 1058م)

أ– المولد والنشأة:

هو أبو الحسن علي بن حبيب البصري البغدادي، ولد بالبصرة لأسرة تمتهن صناعة ماء الورد، ومن هنا جاءت كنيته "الماوردي"، عاش في العصر العباسي الثاني، اهتم بدراسة الحديث والفقه، اختير للعمل بالقضاء فلقب بأقضى القضاة، كما عمل كمدرس وسفير. اشتهر بموضوعيته وتجرده في أفكاره بالرغم من أنه كان مقرباً من الطبقة الحاكمة. أهم مؤلفاته السياسية: "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، "قوانين الوزارة وسياسة الملك"، "تسهيل النظر وتعجيل الظفر."

ب– أهم أفكاره السياسية:

في السياسة والأخلاق: بالنسبة للماوردي لا مجال للفصل بين السياسة والأخلاق لأن سائر أمور الدنيا بما فيها السياسة وسلوك الحكام يتعين أن تسير في إطار القيم السامية التي أرسيت دعائمها في القرآن والسنة، ويعتبر الماوردي صاحب فن السياسة الأخلاقي.

في الدولة:

نشأتها :لا تختلف فكرته حول نشأة الدولة عنها عند أرسطو، أي أن الإنسان هو كائن اجتماعي وسياسي بطبعه يلزمه العيش في مجتمع يتعاون فيه مع أنداد له سعياً وراء إشباع حاجاته، إلا أن الماوردي قد أعطى صبغة إسلامية لهذه الفكرة واعتبر أن الله سبحانه وتعالى هو من خلق الإنسان عاجزاً عن بلوغ كماله حتى يعمل مرتبطاً به محتاجاً إليه، وأن الإنسان لو لم يشعر بهذا الافتقار وحاجته لله ولأنداده لسعى إلى الطغيان.

أسس قيامها:

- **دين متبع** :وهو الناظم الذي يوجه الإنسان وهو أقوى قاعدة في إصلاح الدولة.
- **سلطان قاهر** :أي الخليفة أو الإمام ومهمته هي رئاسة الدولة وتحقيق أهدافها العليا المتمثلة في حفظ الدين بالدرجة الأولى، وتحقيق الأمن والطمأنينة وحفظ الأموال والممتلكات والأعراض وغيرها.
- **عدل شامل** :وهو يطيل عمر الدولة ويبعث على الطاعة ويبناً مع الإنسان في نفسه ثم مع غيره.
- **أمن عام** :وهو نتائج العدل أين يسود الاطمئنان ويزول الخوف.
- **الوفرة:** في الأراضي الزراعية والممتلكات والأموال.
- **أمل فسيح** :يربط بين الجيل الحالي وجيل المستقبل.

في السلطة: يعتبر وجود السلطة السياسية ضروري (الإمامة)، باعتبارها السبيل الوحيد إلى خير المجتمع وانسجامه واستقراره وتكامله، وأن المجتمع بدون سلطة لن يكون إلا ساحة للصراع والفوضى.

في الحاكم: الحاكم في الإسلام هو خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليس خليف الله سبحانه وتعالى، وهذا الحاكم هو رئيس ديني ودنيوي في الوقت ذاته حيث ليس هناك فصل بين

الدين والدولة (العلمانية)، فالدولة هي حارس الدين، كما أن الدين هو الذي يقود الدولة إلى الأمان والاستقرار.

كيفية اختيار الحاكم :يؤكد الماوردي على أن العامة ليس لهم أي دور في اختيار الحاكم، وأن من يكون من أهل الاختيار يجب أن تتوفر فيه هذه الخصائص الثلاث:

- أن يتسم بالعدالة فلا يحكمه الهوى.
- أن يكون على علم بأمور الدين وأحوال الدنيا.
- أن يكون ذا رأي متمتعاً بالحكمة.

خصائص الحاكم (أهل الإمامة):

- أن يكون عادلاً.
- العلم والقدرة على الاجتهاد في أمور الدين والدنيا.
- أن يكون سليم الحواس والأعضاء.
- أن يكون حكيماً قادراً على معرفة ما ينصلح به حال الأمة.
- أن يكون شجاعاً.
- أن يكون قريشياً.

واجبات الحاكم (الإمام):

- حفظ الدين على أصوله المستقرة من البدع والتحريف.
- تنفيذ الأحكام بين المتنازعين.
- عمارة البلدان وتهذيب سبلها ومسالكها.
- ترسيخ الأمن.
- إقامة شريعة الله في أرضه باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق الخير.
- إقامة جيش قوي لردع كل من يتجرأ على الإسلام والمسلمين.
- السعي إلى نشر الإسلام ومحاربة أعداء الدين.
- تحصيل الضرائب.
- تحري الحكمة في الإنفاق من بيت المال.
- الحرص على أن يتولى المناصب الأكفاء الأمناء.

- أن يباشر الحاكم بنفسه أمور المسلمين ولا يكثر من التفويض وعليه مراقبة الموظفين والمفوضين حتى لا ينتشر الفساد.

واجبات الشعب تجاه الحاكم :إذا قام الحاكم بواجباته إزاء شعبه وجب عليهم طاعته ونصرته ما لم يتغير حاله، أما إذا تغير حاله وانقاد وراء شهواته وظلم رعيته وحكم بالهوى تسقط سلطته، غلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

في الوزارة: يعتبر الماوردي من أوائل من اهتم بالمؤسسات السياسية سواء على مستوى المفكرين السياسيين الإسلاميين أو الغربيين، خاصة منها مؤسسة الوزارة، التي يعرفها على أنها من تساعد الحاكم وتؤازره وتحمل عنه أثقال الحكم، وقد صنفها إلى:

- **وزارة التفويض** :يكون على رأسها وزير التفويض، الذي يقوم بتفويضه الإمام، يتصرف في شؤون الدولة برأيه وإمضائه حسب اجتهاده دون الرجوع إلى الإمام، ينظر في كل ما ينظر فيه الإمام ما عدا بعض الأمور القليلة كولاية العهد.
- **وزارة التنفيذ** :وزير التنفيذ يعينه الخليفة لينوب عنه في تنفيذ الأمور دون أن يكون له سلطة مستقلة، فهو مجرد وسيط بين الإمام والعاملين بالدولة وغيرهم من الموظفين، مهمته أن ينفذ الأوامر الصادرة من الخليفة أو من وزير التفويض.

في الإمارة: بعد توسع الرقعة الجغرافية للدولة الإسلامية أصبح من المتعذر على الخليفة أن يباشر شؤونها كلها لوحده، لذا وجب عليه الاستعانة بولاة (أمراء) لحكم الأقاليم، وقد صنف الماوردي الإمارة إلى إمارة عامة وإمارة خاصة.

- **الإمارة العامة** :يكون الأمير فيها مفوضاً من قبل الخليفة في حكم بلد أو إقليم معين للنظر في جميع شؤونه (تدبير الجيش، تعيين القضاة، قبض الصدقات...) وتنقسم هذه الإمارة إلى :
  - **إمارة الاستكفاء** :يعقدها الإمام باختياره للشخص الكفؤ لها والمتوفرة فيه شروطها.
  - **إمارة الاستيلاء** :أن يستولي الأمير بقوة على بلاد ما، يقلده الخليفة إمارتها ويفوض إليه تدبير شؤونها.
- **الإمارة الخاصة** :هي أقل نفوذاً من الإمارة العامة، يقتصر الأمير فيها على تدبير الجيش وسياسة الرعية وليس من اختصاصه القضاء والأحكام والجباية والخراج والصدقات.

ثالثا: الفكر السياسي عند ابن خلدون (1332م – 1406م)

أ– المولد والنشأة: هو ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن الحسن بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خلدون، ولد في تونس، من عائلة أندلسية من أصل يمني هاجرت إلى شمال إفريقيا، كان سنياً مالكياً، لم يتأثر بالفلسفة اليونانية، عمل ككاتب ومعلم وقاضي ووزير وهو الأمر الذي زاده خبرة وحنكة، يعتبر منهجه واقعي يعتمد على الملاحظة والمقارنة. من أبرز وأهم مؤلفاته: كتاب "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، يتكون من سبعة أجزاء، تعتبر المقدمة أهمها وأشهرها.

ب– أفكاره السياسية:

في الدولة:

تعريفها :يعرفها بأنها "كائن حي له طبيعته الخاصة به، ويحكمها قانون السببية، وهي مؤسسة بشرية وطبيعية وضرورية، وهي أيضاً وحدة سياسية واجتماعية لا يمكن أن تقوم الحضارة إلا بها". والمقصود بالسببية هو أن الوقائع والأحداث التاريخية تخضع للحتمية، وليست بفعل المصادفة لارتباط الأسباب بالمسببات. كما يقول ابن خلدون أن هناك قانوناً للتشابه، وهو تشابه بين الماضي والحاضر، فالتقليد هو قانون عام يدفع بحركة التطور إلى الأمام لأن التقليد يكون للأفضل، فيقلد الناس أصحاب السلطة، ويقلد أصحاب السلطة أصحاب السلطة السابقة، وأصحاب الدولة المنتهية يقلدون أصحاب الدولة الجديدة.

نشأتها: يرى ابن خلدون بأن حاجة الإنسان للغذاء والكساء والمأوى والدفاع عن النفس هي التي تدفعه للانتظام في مجتمع إنساني لسد حاجاته من خلال تعاونه مع رفاقه، وقد لاحظ ابن خلدون أن هذا التجمع لا يحدث إلا بالإكراه الذي يأتي من الدولة، وأن هذا الإكراه هو إيجابي يحمل الناس على التعاون، كما أنه ربط بين السياسة والأخلاق واعتبر أن الدولة تقوى بالأخلاق وتنهار بذهابها.

أسس قيامها:

- **العصبية** :هي حالة شعورية تؤدي إلى خلق تماسك وتناسق ومناصرة لدى جماعة معينة تظهر غالباً في وقت الخطر، ويعتبرها ابن خلدون سبباً في نشأة وازدهار الدولة وكذلك سبباً في انهيارها، وتنقسم العصبية إلى :

- **عصبية خاصة** :مبنية على النسب القريب وتكون أكثر التحاماً.
- **عصبية عامة** :مبنية على النسب البعيد تشمل أهل الولاء والحلف.

- **الدين** :يضمن الدين تماسك وانصياع الناس للدولة خاصة وأن الدين يدعو للتسامح ويقضي على التنافس بين العصبيات المختلفة.
- **المال**.

أطوارها :حدد ابن خلدون عمر الدولة بمائة وعشرون عاماً، وهي تتكون من ثلاث أجيال، عمر كل جيل أربعون عاماً.

- **الجيل الأول** :يعيش في الريف حياة بدوية بعيدة عن الترف، تتميز بقوة العصبية والبسالة والاشتراك في المجد.
- **الجيل الثاني** :يتحقق على يديه الملك ويؤسس الدولة، وفيه ينتقل من البداوة إلى الحضارة ومن الريف إلى السكن في المدينة، ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به (الملك) وكسل الباقين عن السعي فيه، وتنكسر فيه صورة العصبية بعض الشيء ويعيش على ذكريات الجيل الأول.
- **الجيل الثالث** :ينسون عهد البداوة كأنها لم تكن ويفقدون حلاوة العز والعصبية ويبلغ فيهم الترف غايته، ويصيرون عالة على الدولة وينسون الحماية والمدافعة وتسقط العصبية تماماً.

أن ابن خلدون بحديثه عند الدولة والأجيال المكونة لها، يركز بالأساس على أفراد السلطة، حيث يشير إلى صفاتهم وسلوكياتهم التي تتغير وتتشكل حسب أطوار الدولة، فهو يقول: "يكتسب القائمون بها في كل طور خلقاً من أحوال ذلك الطور لا يكون مثله في الطور الآخر". وأطوار الدولة عنده 5، هي:

الطور الأول (الاستحواذ على الحكم): حيث ينتزع من أيدي الدولة السالفة، وفي هذه المرحلة يتجه الحاكم إلى محاولة جمع الأموال وتدعيم حكمه وإرساء أركان الدفاع والأمن، ولا يحاول الحاكم التفرد بالسلطة ما دامت العصبية التي تم بها الاستحواذ على الحكم لا زالت في عنفوانها.

الطور الثاني (الاستبداد): ينفرد الحاكم بالسلطة ويقمع العصبية، ويصبح غير مأمون بالمشاركة السياسية لها في صنع القرار، فيتحول من رئيس عصبية إلى ملك.

الطور الثالث (الفراغ والدعة): يتم تحصيل ثمرات الملك وتخليد الآثار، فالدولة في هذا الطور تبلغ قمة قوتها، ويتفرغ السلطان لأمور الجباية، وإحصاء النفقات بقصد تخليد ملكه بأن يبني المباني العظيمة الشاهدة على عظمته، في هذه المرحلة يستمتع السلطان بمجده والرعية بما يغدقه عليها السلطان.

الطور الرابع (القنوع والمسالمة): يكون فيه صاحب الدولة قانعاً بما بناه أسلافه مقلداً لهم قدر ما يستطيع، وتكون الدولة في هذه المرحلة في حالة تجمد وكأنها تنتظر بداية النهاية.

الطور الخامس (الإسراف والتبذير): في هذه المرحة يتلف صاحب الدولة ما جمعه أسلافه في الشهوات والملذات هادماً لما بناه واسعه أسلافه وهذا ما يحدث مرضاً بالدولة لا تبرأ منه حتى تنقرض.

ويفسر ابن خلدون انحلال الدولة من خلال عنصرين: انحلال العصبية، والانحلال المالي نتيجة تبذير السلطان، لهذا تنهار الدولة سياسياً واقتصادياً.

في نظام الحكم والحاكم:

أنظمة الحكم :حدد ابن خلدون 4 أنواع لأنظمة الحكم هي:

- **السياسة العقلية** :تتمثل في القوانين المفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصائرها، التي تهتم بالمصالح الدنيوية فقط.
- **الحكم الطبيعي** :هو الحكم الاستبدادي الهادف إلى تحقيق المصلحة الفردية الخالصة.
- **الحكم المدني** :هو حكم مثالي مفترض مثل المدن الفاضلة عند الفلاسفة.
- **الخلافة** :هي حكم يستند إلى شرع الله، وهي الشكل الذي يفضله ابن خلدون.

يقر ابن خلدون بأن الحكومة التي يجب أن تسوس شؤون مجتمع العمران هو الحكومة الإسلامية (حكومة الخلافة) لما فيها من حفاظ على مصالح الناس في دنياهم وسلامة مصيرهم في أخرتهم، فوظيفة الخلافة دينية، اجتماعية وسياسية.

الحاكم:

- يجب أن تتوفر في الخليفة مجموعة من الشروط (العلم، العدل، الكفاية، سلامة الحواس والأعضاء، النسب).
- يقوم الخليفة بمجموعة من الوظائف هي :

- حفظ الدين على أصوله المستقرة من البدع والتحريف.
- تشجيع وإعانة العلم.
- الفصل بين الناس في الخصومات.
- سك النقود ومراقبتها من الغش.
- القيام بسائر أعمال الدولة بمساعدة الوزراء والموظفين.

- يتم اختيار الخليفة عن طريق أهل الحل والعقد.

المحور الخامس: القضايا الأساسية في الفكر السياسي الإسلامي

1. شروط الخليفة/الإمام

اختلف الفقهاء في شروط الخليفة، لكن يمكن تقسيمها إلى:

الشروط المتفق عليها (عند أهل السنة):

•العدالة: أن يكون عادلاً في أحكامه وسلوكه.

•العلم: أن يكون عالماً بالشريعة، قادراً على الاجتهاد (عند البعض) أو على الأقل الاستعانة بالعلماء.

•الكفاءة: أن يكون قادراً على إدارة شؤون الدولة والدفاع عنها.

•سلامة الحواس والأعضاء: أن يكون سليم البدن والعقل.

الشروط المختلف فيها:

•القرشية: اشترط الجمهور أن يكون الخليفة من قريش. لكن الخوارج وبعض المعتزلة رفضوا هذا الشرط. ابن خلدون رأى أن هذا الشرط كان مرتبطاً بالعصبية القرشية في عصر الخلافة الراشدة.

•الاجتهاد المطلق: اشترطه البعض، بينما رأى آخرون أنه يكفي أن يستعين بالمجتهدين.

•الذكورة: اتفق الجمهور على اشتراطها، استناداً إلى حديث "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة".

التطور التاريخي – التساهل التدريجي: مع مرور الوقت وتغير الواقع السياسي، تساهل الفقهاء تدريجياً في الشروط. في البداية كانت الشروط صارمة (كما عند الماوردي)، لكن مع ضعف الخلافة وسيطرة القادة العسكريين، قبل الفقهاء (كالغزالي) بخليفة ضعيف أو حتى حاكم متغلب، طالما أنه يطبق الشريعة ويحفظ النظام.

2. طرق اختيار الخليفة

الطريقة	الوصف	التقييم
البيعة (الاختيار)	اختيار الأمة (أو أهل الحل والعقد) للخليفة، ثم مبايعته.	هذا هو الأصل النظري لدى أهل السنة، وهو الأقرب للشورى والديمقراطية.
العهد (الاستخلاف)	تعيين الخليفة القائم لمن يخلفه.	حدث مع عمر بن الخطاب، وأصبح شائعاً في العصر الأموي والعباسي. انتقده البعض لأنه يحول الخلافة إلى ملك وراثي.
الشورى المقيدة	اختيار الخليفة من قبل مجلس محدود من أهل الحل والعقد.	حدث مع عثمان بن عفان (مجلس الستة).
الاستيلاء (التغلب)	الاستيلاء على الحكم بالقوة.	رفضه الفقهاء الأوائل، ثم قبلوه لاحقاً كـ"ضرورة" لتجنب الفتنة، بشرط أن يطبق الحاكم المتغلب الشريعة.
النص والوصية	النص الإلهي على الإمام.	هو الأساس لدى الشيعة، حيث يعتقدون أن الله ورسوله نصا على إمامة علي وذريته.

3. حقوق الحاكم وواجباته

واجبات الحاكم (الخليفة):

1. حراسة الدين: حفظ العقيدة من الانحراف، والدفاع عن الإسلام.
2. تطبيق الشريعة: إقامة الحدود، والقضاء بالعدل.
3. حماية الأمة: الدفاع عن بيضة الإسلام، والجهاد ضد الأعداء.
4. تحقيق العدل: الإنصاف بين الناس، ومنع الظلم.
5. رعاية المصالح: إدارة شؤون الدولة (الاقتصاد، التعليم، الصحة...).

6.الشورى: مشاورة أهل العلم والخبرة.

حقوق الحاكم على الرعية:

1.الطاعة: في المعروف، ما لم يأمر بمعصية.

2.النصرة: مساعدته في تحقيق أهدافه المشروعة.

3.النصيحة: تقديم المشورة له، وتنبيهه إذا أخطأ.

4.احترام السلطة: عدم الخروج عليه إلا بشروط صارمة.

4. حقوق الرعية على الحاكم

•العدل: أن يحكم بينهم بالعدل، ولا يظلم أحداً.

•الأمن: أن يوفر لهم الأمن والاستقرار.

•الرعاية: أن يرعى مصالحهم ويوفر لهم الخدمات الأساسية.

•الشورى: أن يشاورهم (أو ممثليهم) في الأمور المهمة.

•حرية التعبير والنقد: في إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

5. الخروج على الحاكم – قضية خلافية كبرى

هذه من أكثر القضايا جدلاً في الفكر السياسي الإسلامي:

متى يجوز الخروج؟

•الخوارج: أوجبوا الخروج على الحاكم الظالم أو مرتكب الكبيرة، واعتبروه واجباً دينياً.

•المعتزلة: أوجبوا الخروج على الحاكم الظالم من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بشرط القدرة.

•أهل السنة: حرموا الخروج على الحاكم الظالم (ما لم يظهر "كفراً بواحاً" – كفراً صريحاً لا لبس فيه)، وقدموا مبدأ "الصبر على جور الأئمة" تجنباً للفتنة. استندوا إلى أحاديث مثل: "من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات فميتة جاهلية".

•الشيعة: لا يوجبون الخروج ضد الحاكم "الجائر" في فترة غيبة الإمام المعصوم، إلا بشروط صارمة (وجود إمام معصوم أو نائبه، والقدرة على النجاح).

الشروط (عند من أجازوه):

1.الكفر البواح: أن يظهر الحاكم كفراً صريحاً.

2.القدرة: أن تكون هناك قدرة على الإطاحة به دون إحداث فتنة أكبر.

3.المصلحة: أن يكون الخروج يحقق مصلحة أكبر من بقاء الحاكم الظالم.

6. العلاقة بين الدين والسياسة

على عكس الفكر الغربي الحديث الذي اتجه نحو فصل الدين عن الدولة (Secularism)، يتميز الفكر السياسي الإسلامي بالترابط الوثيق بينهما. فالدولة في المنظور الإسلامي ليست غاية في حد ذاتها، بل هي أداة لـ"حراسة الدين" وتطبيق الشريعة وتحقيق العدل بين الناس.

عدم الفصل: الدين والدولة في الإسلام متلازمان. الدولة ضرورية لحماية الدين وتطبيق أحكامه، والدين يوجه الدولة ويحدد أهدافها وقيمها.

التمييز بين المجالين: مع ذلك، هناك تمييز بين المجال الروحي (العقيدة، العبادات) والمجال الزمني (السياسة، الاقتصاد). الحاكم ليس له سلطة على ضمائر الناس، لكن له سلطة على سلوكهم العام.

دور العلماء: يلعب العلماء دوراً مهماً في الرقابة على السلطة، من خلال الفتوى والنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. في بعض الأحيان، وقف العلماء في وجه الحكام الظالمين (مثل الإمام أحمد بن حنبل في محنة خلق القرآن).

7. نظرية العقد الاجتماعي الإسلامية

يمكن القول إن الفكر السياسي الإسلامي يتضمن نظرية "عقد اجتماعي" مشابهة لما طوره الفلاسفة الغربيون (هوبز، لوك، روسو) لاحقاً:

- البيعة كعقد: البيعة هي عقد بين الحاكم والمحكومين، يتضمن التزامات متبادلة. إذا نقض أحد الطرفين العقد، سقطت شرعيته.
- الشورى: تمثل نوعاً من المشاركة الشعبية (أو النخبوية) في صنع القرار.
- العدل شرط استمرار العقد: إذا ظلم الحاكم، فقد نقض العقد، وقد يحق للرعية (بشروط) عزله أو الخروج عليه.

المحور السادس: المقارنة مع الفكر السياسي الغربي

أوجه التشابه:

الجانب	الفكر الإسلامي	الفكر الغربي
العقد الاجتماعي	البيعة كعقد بين الحاكم والمحكومين	نظرية العقد الاجتماعي (هوبز، لوك، روسو)
المشاركة الشعبية	الشورى	الديمقراطية
القانون الطبيعي	الشريعة (القانون الطبيعي الإلهي)	القانون الطبيعي (Natural Law)
حق المقاومة	الخروج على الحاكم الظالم (بشروط)	حق الثورة (لوك، جيفرسون)
العدل	أساس الحكم	أساس الحكم

أوجه الاختلاف:

الجانب	الفكر الإسلامي	الفكر الغربي الحديث
المصدر	الوحي الإلهي (القرآن والسنة) + العقل	العقل والتجربة الإنسانية
الغاية	حراسة الدين وسياسة الدنيا	الحرية، الأمن، الرفاهية
الشكل السياسي	الخلافة (تاريخياً)	الدولة القومية، الجمهورية، الملكية الدستورية
القانون	الشريعة (ثابتة) + الاجتهاد	القانون الوضعي (متغير)
الهوية	الأمة الإسلامية (عابرة للحدود)	الأمة القومية
العلمانية	عدم الفصل بين الدين والدولة	فصل الدين عن الدولة (في الغالب)